الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: ١٩٩ الجزء الثاني السنة: ٥٥ جمادى الأول ١٤٤٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. عمر بن إبراهيم سيف
(رئيس التحرير)
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
(مدير التحرير)
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ.د. باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن صالح العبيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. عواد بن حسين الخلف
أستاذ الحديث بجامعة الشارقة بدولة الإمارات

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السنة بالجامعة الإسلامية

***

سكرتير التحرير: **باسل بن عايف الخالدي**
قسم النشر: **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء
ونائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- ألا يتجاوز البحث عن (١٢٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغوية والطباعية.
- في حال نشر البحث ورقيا يمنح الباحث (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملا على:
  - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة، و باللغة الإنجليزيّة.
  - مقدّمة، مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة والإضافة العلمية في البحث.
  - صلب البحث.
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسلُ الباحث على بريد المجلة المرفقات التالية:
  البحث بصيغة **WORD** و **PDF**، نموذج التعهد، سيرة ذاتية مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	الأصول الفلسفية التي بنى عليها ابن سينا قوله بنفي المعاد الجسماني أ. د. خالد بن عبد العزيز السيف	٩
٢)	درجات التصوف (عرض ونقد) د. أبوزيد بن محمد مكي	٤٥
٣)	تحقيق التوحيد ومراتبه د. أحمد سردار محمد شيخ	٨٥
٤)	رسالة في: التسعير لعبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي (١٠٥٠-١٤٣اهـ) دراسة وتحقيق د. صالحة بنت دخيل الله بن بريك الصحفي	١٣٧
٥)	الأحكام الفقهية المتعلقة بالنعال د. نبيل بن صلاح بن ناجي الردادي	١٧٩
٦)	إيضاح النُّصوص المفصحة ببطلان تزويج الوليِّ الواقعِ على غير الحظِّ والمصلحة، تأليف الشَّيخ الإمام أبي محمَّد عبدالرَّحمن بن عبدالكريم بن زياد المَقْصَرِيِّ الزَّبِيْدِيِّ الشَّافعيِّ رضي الله تعالى عليه آمين (٩٠٠-٩٧٥هـ) تحقيق ودراسة د. عبدالحميد بن صالح بن عبدالكريم الكَرَّاني الغامدي	٢٤٣
٧)	معالم في صناعة الشرح الفقهي: الروض المربع أنموذجًا دراسة تطبيقية على كتابي الطهارة والصلاة د. إبراهيم بن ممدوح الشمري	٣٠٥
٨)	صفة اللبن الثائب من غير حمل وأثره في الرضاعة دراسة فقهية طبية مقارنة د. نواف فرحان السعيد	٣٥١
٩)	بدائل الصلاة في المسجد عند عموم الوباء - دراسة فقهية مقارنة - د. عبد الحميد بن عبد السلام بنعلي	٣٩١
١٠)	قواعد الترجيح بين العمومات المتعارضة - دراسة تأصيلية تطبيقية - د. أحمد بن محمد بن إسماعيل المصباحي	٤٣٩
١١)	أثر سد الذرائع في رجوع المجتهد عن قوله - دراسة تأصيلية تطبيقية - د. مريم بنت علي بن محيي الشمراني	٤٨٧
١٢)	المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية أ. د. أسعد حمود السعدون	٥٤٧
١٣)	الاختلالات الاقتصادية العالمية بسبب جائحة كورونا ومنهج الاقتصاد الإسلامي في مواجهتها د. هاني بن عبد الله العزي	٥٩٥

١٤)	الآثار القانونية لانتشار فيروس كورونا على الالتزامات التعاقدية بين القوة القاهرة والظروف الطارئة – دراسة تحليلية – د. علي بابكر إبراهيم بابكر	٦٥٥
١٥)	قاعدة الضرر يزال وتطبيقاتها الدعوية – دراسة تأصيلية – د. محمد فهد الحربي	٧٠١

الاختلالات الاقتصادية العالمية بسبب جائحة كورونا ومنهج الاقتصاد الإسلامي في مواجهتها

The international Economic Imbalances Caused by the Corona Virus Pandemic and the Islamic Economics Approach in Facing it

د. هاني بن عبد الله العزي

Dr. Hani Abdullah Alezzi

أستاذ الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة المشارك بجامعة نجران

Associate Professor of Islamic Economics and Contemporary Financial Transactions at Najran University

البريد الإلكتروني: hani.alezi@gmail.com

الاستقبال - Received: 2021/01/21، **القبول** - Accepted: 2021/04/15، **النشر** - Published: 2021/12/25

رابط DOI: **10.36046/2323-055-199-029**

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة أهم الاختلالات الاقتصادية وآثارها بسبب جائحة كورونا، ويهدف إلى ذكر منهجية الاقتصاد الإسلامي في التخفيف من الاختلالات الاقتصادية، وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي في البحث للتوصل إلى نتائجه، وأهم الاختلالات الاقتصادية التي أصابت اقتصاد العالم هي الركود الاقتصادي، وتراجع مستوى الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، وزيادة مستوى المديونية لدى أكثر دول العالم، وعجز ميزانيات الدول، والاختلال في ميزان المدفوعات لدى البلدان.

ولها آثار اقتصادية ناتجة عنها وهي زيادة الفقر والبطالة والإفلاس والتعثر عن سداد الديون لكثير من دول العالم، وتضرر أسواق المال العالمية، واهتم البحث ببيان منهجية الاقتصاد الإسلامي في معالجة تلك الاختلالات وآثارها، وتوصل البحث إلى وسائل وخطوات علمية وعملية تبين المنهجية السليمة للاقتصاد الإسلامي، وذلك للتخفيف من الأزمة الراهنة مثل تشجيع الاستثمار الحقيقي الذي يكون إضافة إلى الاقتصاد، والاهتمام بفريضة الزكاة، وكذلك التعاون الاقتصادي المستمر بين البلدان الإسلامية من خلال صناديق لمواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة، و الترشيد في الإنفاق والاستهلاك للدول، وجواز فرض ضرائب على الأغنياء والتجار، واستخدام الأموال المجنبة في المصارف الإسلامية لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية ـ التعاون الاقتصادي ـ المنهجية الإسلامية ـ الزكاة ـ الضرائب.

ABSTRACT

This research aims to reveal the most important economic imbalances and their effects because of corona pandemic, It also shows how the approaches and methods of the Islamic economics reduce the economic imbalances, using the deductive and inductive approach in the research to reach its findings. The most important economic imbalances that happened to the world economy are the economic recession, the decline of the level of production in the economic sectors, the increase of the level of indebtedness in most countries of the world, the deficit of state budgets, and the imbalance in the countries' payments balance. Corona pandemic has caused economic consequences such as the increasing poverty, unemployment, bankruptcy, default in debt payments of many countries of the world and damage to global financial markets. The research focused on showing the approaches of the Islamic economics in treating these imbalances and their effects. In this research, the scientific and practical methods and steps are explained to prove the right approaches of the Islamic economics in order to alleviate the current crisis by encouraging real investment that will improve the economy, and paying attention to the obligation of zakat. Besides, there should be continuous economic cooperation between Islamic countries through funds that face emergency economic crises, and decreasing expenses and consumption of countries, imposing taxes on the rich and merchants, using the neglected funds in Islamic banks to cover the state's general budget deficit.

Keywords: economic crisis; economic cooperation; Islamic approaches; Zakat; taxes

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، أما بعد.. فتمثل جائحة كورونا (covid-19) المعاصرة أبرز حدث عالمي في ٢٠١٩/٢٠٢٠م غيّر العالم وأضعفه اقتصادياً واجتماعياً، حيث أدى الضعف إلى أزمة اقتصادية عالمية كبيرة، تأثرت بها أغلب القطاعات الاقتصادية في العالم.

مع أن التوقعات قبل الأزمة كانت تشير إلى النمو الاقتصادي في الكثير من البلدان، إلا أن الأزمة جاءت مغيرة ومبدلة لهذه التوقعات(١).

وبعد انتشار فيروس كورونا في عام ٢٠٢٠م حصلت الأزمة الاقتصادية لأكثر دول العالم، وكان للأزمة الناجمة عن هذه جائحة كورونا تداعيات اقتصادية لأكثر دول العالم أدت إلى تعثر الكثير من القطاعات الاقتصادية الكلية والجزئية، وأذكر في هذا البحث بعض الاختلالات الاقتصادية العالمية بالأرقام، مع أن الأرقام متغيرة في كل لحظة وليست ثابتة إلا أنها مؤشر مهم وواضح على الصعود والهبوط وعلى بيان الضعف والقوة في الاقتصاد.

وحجم الاختلالات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة تزيد مع استمرار المرض والإغلاق الاقتصادي، وستتعافى مع انقطاع المرض أو التخفيف منه، وبالفعل بدأت الكثير من القطاعات الاقتصادية في التعافي من ذلك، وذلك بسبب بذل الكثير من البلدان الكثير من سبل المعالجة والاهتمام بمكامن الخلل، وللاقتصاد الإسلامي (من وجهة نظر الباحث) مساهمة في معالجة الاختلالات التي سببتها الجائحة، وحلولاً شرعية قد تخفف منها ومن آثارها، انطلاقاً من مبادئ وضوابط الاقتصاد الإسلامي المستقاة من الشريعة الإسلامية، إضافة إلى المحاولة الحثيثة لاكتشاف لقاح يكافح هذا الفيروس، وقد تم التوصل إلى هذا، يُرجى أن يكون نافعاً، وسيعيد الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها، والله ما أنزل من داء إلا وأنزل

(١) ريتشارد بالدوين، بياتريس، يدردي ماورو، «الاقتصاد في وقت (covid-19)». (د.ط، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٢٠م) ترجمة مقدمة الكتاب للباحث/ حاتم جعفر عبدالله بالي، ١.

له دواء كما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم[١].

١. الاختلالات الاقتصادية العالمية التي وقعت بسبب جائحة كورونا.
٢. الآثار الاقتصادية التي ظهرت بسبب هذه الاختلالات.
٣. منهج الاقتصاد الإسلامي في التخفيف من الاختلالات الاقتصادية وآثارها.

وذكر منهج الاقتصاد الإسلامي في التخفيف من الاختلالات الاقتصادية وآثارها، إنما هو بيان لما في الشريعة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي من حلول لمشاكل العالم وأزماته، ولأنه لو عملت البلدان بهذه الخطوات فإنها ستنجح في التخفيف من ذلك، بل لو حصلت أزمات أخرى وطبقت هذه الوسائل كما يجب، فإنها ستنجح في التخفيف منها وقت حصولها.

أهمية الموضوع

للموضوع أهمية كبيرة حيث يساهم في معالجة أبرز مشكلة اقتصادية في العصر الحديث وهي الأزمة الاقتصادية بسبب فيروس كورونا، ويبين الاختلالات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي والدولي، ويقوم بتوضيح المعالجة للاختلالات الاقتصادية وآثارها الكبيرة التي سببتها جائحة كورونا، ويركز البحث على إبراز بعض الأساليب المناسبة من وجهة نظر الباحث والتي تساعد في التخفيف من هذه الأزمة من خلال المنهجية التي يتبعها الاقتصاد الإسلامي في ذلك، والنابعة من ضوابط ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.

أهداف الدراسة

١. إبراز أهم الاختلالات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي الكلي والدولي والتي أثرت على الكثير من دول العالم بسبب انتشار فيروس كورونا.

(١) أخرجه: محمد بن إسماعيل البخاري، «صحيح البخاري». (ط١، دمشق: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ٧: ١٢٢، رقم،٥٦٧٨ بلفظ ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء؛ أحمد بن محمد الشيباني ابن حنبل (ت.٢٤١هـ)، «مسند الإمام أحمد بن حنبل». (د.ط، بيروت: دار صادر، د.ت)، ٦: ٥٠، رقم ٣٥٧٨؛ محمد بن يزيد بن ماجة «سنن ابن ماجة». (ط١، القاهرة: دار الرسالة العلمية، ١٤٣٠-٢٠٠٩م) ٤: ٤٩٨، رقم، ٣٤٣٧.

٢. ذكر الآثار الاقتصادية الناتجة عن الاختلالات الكبيرة التي وقعت بسبب التباعد الاجتماعي والإغلاق الاقتصادي الذي سببه فيروس كورونا خوفاً من انتشار العدوى.
٣. توضيح منهجية الاقتصاد الإسلامي ودوره في المساهمة في إيجاد بعض الحلول الاقتصادية للتخفيف من آثار الجائحة.
٤. استنباط بعض الأفكار المهمة من منهجية الاقتصاد الإسلامي للمساهمة في إيجاد بعض الحلول المناسبة التي تخفف من الاختلالات الاقتصادية وآثارها.

مشكلة البحث

ظهور أزمة اقتصادية بسبب جائحة كورونا واختلالات اقتصادية وتداعيات لها، وآثار ناجمة عنها تحتاج إلى معالجات اقتصادية، فهل للاقتصاد الإسلامي منهجية معينة يمكن أن يساهم بها في التخفيف من الاختلالات الاقتصادية العالمية وآثارها؟ وما هي الوسائل التي يمكن أن يسلكها العالم لتخفيف هذه الأزمة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي؟

أسئلة البحث

١. ماهي الاختلالات الاقتصادية التي حصلت بسبب جائحة كورونا.
٢. ماهي الآثار الاقتصادية التي سببتها الاختلالات الاقتصادية.
٣. ما هو المنهج الصحيح للتخفيف من الاختلالات الاقتصادية وآثارها والتي سببتها جائحة كورونا، والمنطلق من مبادئ وضوابط الاقتصاد الإسلامي.
٤. هل للزكاة وفرض الضريبة عند الضرورة واستخدام الأموال المجنبة في المصارف الإسلامية دور في التخفيف من الاختلالات الاقتصادية وآثارها وسد عجز الموازنة العامة للدولة.

فرضيات البحث

١. تسبب الجائحة بسبب جائحة كورونا اختلالات اقتصادية كلية ودولية، تضعف الاقتصاد في الكثير من دول العالم.
٢. الاختلالات الاقتصادية بسبب جائحة كورونا لها آثار اقتصادية سلبية على الطبقات الفقيرة والمتوسطة وطبقة العمال، خاصة لمن يعملون في القطاع الخاص.

٣. الاقتصاد الإسلامي له منهجية علمية وخطوات عملية يمكن لها أن تساهم في التخفيف من الاختلالات الاقتصادية وآثارها، ويمكن لهذه المنهجية أن تساهم في التخفيف من آثار هذه الجائحة.

٤. يفترض البحث أن المنهجية الإسلامية هي منهجية قائمة وثابتة، يمكن تطبيقها في كل زمان ومكان، تحكمها مبادئ وضوابط الاقتصاد الإسلامي، ولا يمكن أن توجد حلولاً جذرية للجائحة إلا بإيجاد العلاج المناسب الذي يقضي على الفيروس، وإنما هذه المنهجية تخفف كثيراً من آثار الأزمة.

منهجية البحث

١. اعتمدت في بحثي على المنهج الوصفي الاستقرائي وذلك في وصف الحالة الخاصة بالاختلالات الاقتصادية العالمية التي وقعت في مفاصل الاقتصاد، وقمت باستقراء أهم الآثار الاقتصادية التي ظهرت بسبب هذه الاختلالات التي سببها التباعد الاجتماعي والإغلاق الاقتصادي.

٢. اعتمدت على المنهج الاستنباطي في استنباط المنهجية العلمية والخطوات العملية التي يمكن أن يقدمها الاقتصاد الإسلامي للتخفيف من اختلالات الاقتصاد وآثاره مستنيرا ومستدلاً بالنصوص القرآنية والنبوية اللازمة لبيان وتوضيح المنهجية العلمية والعملية له.

٣. أذكر أحياناً أمثلة من الدول الأوروبية أو أمريكا أو الدول العربية، وكل مثال يؤدي الغرض لأن الجائحة قد أثرت في العالم كله وذكر هذه الأمثلة دليل على ما يحصل في بقية دول العالم وإن كانت الأرقام مختلفة وغير ثابتة.

٤. أذكر في كثير من الأحيان بعض الأرقام الدالة على الاختلالات الاقتصادية وآثارها، وهي أرقام حصلت في وقتها خاصة في الأشهر الأولى من الجائحة مع أنها تتغير كل يوم زيادة ونقصا.

٥. عند ذكر الآيات فإني أعزو اسم السورة ورقم الآية في متن البحث دون الإشارة إلى الحاشية مكتفياً بذلك، وعند ذكر الأحاديث النبوية فإني أخرجها في الحاشية مستعيناً بأمهات الكتب في الحديث ولا أذكر صحته إن كان الحديث في الصحيحين وإن كان في غيرها فإني أذكر صحته من ضعفه، ومن صححه من المحدثين مع الإحالة إلى المرجع الأصلي في ذلك.

صعوبات البحث

توجد الكثير من الصعوبات منها قلة المراجع العلمية والدوريات المتخصصة في دور الاقتصاد الإسلامي ومنهجه في التخفيف من آثار الجائحة، خاصة والموضوع مستجد ومتعلق بالأزمة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، إلا أنه حسب الاطلاع لو وجدت بحثاً محكماً أو مقالة علمية أو مقالة صحفية فأعتمد عليها في نقل بعض المعلومات المهمة الخاصة بموضوع البحث، أو أنقل أرقاما توضح حجم الاختلالات الاقتصادية وآثارها الكبيرة.

وكان يتم الرجوع إلى بعض التقارير الاقتصادية التي تصدرها بعض وزارات المالية أو صندوق النقد الدولي أو صندوق النقد العربي، وأكثر الأبحاث والتقارير التي تناولت موضوع الأزمة الاقتصادية كان باللغة الإنجليزية ولم تتم ترجمته إلى العربية مما كان يسبب بعض الصعوبة عند الباحث.

الدراسات السابقة

أكثر الكتابات والأبحاث العلمية في هذا الموضوع هي كتابات وأبحاث اقتصادية باللغة الإنجليزية، وقد توسعت في الموضوع توسعا كبيراً وليس بحثي من هذا القبيل، وفي حد علم الباحث فإن هذا الموضوع من المستجدات لارتباطه بالأزمة الاقتصادية الراهنة التي سببها انتشار فيروس كورونا في أواخر ٢٠١٩م وعام ٢٠٢٠م، ولا يوجد من كتب في هذا الموضوع، أقصد منهجية الاقتصاد الإسلامي ودوره في التخفيف من الأزمة، وهناك بعض الأبحاث والمقالات العلمية والصحفية تكلمت عن التداعيات ولم تتطرق إلى المنهجية التي يراها الاقتصاد الإسلامي، والبعض منهم أشار إلى ذلك إشارة بسيطة وهي من وجهة نظري ليست كافية أبداً في الموضوع، ومن هذه الكتابات والدراسات:

١. دراسة الأثر الاقتصادي لوباء كورونا وانخفاض أسعار الفائدة، مؤسسة أثمان، عام ٢٠٢٠م، وفي هذه الدراسة تم ذكر بعض الآثار الاقتصادية للجائحة ودراستها، وتحدثت فيه عن أثر ذلك في انخفاض سعر الفائدة، ولم تتعرض الورقة نهائياً لوجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، إلا أنها تتحدث عن الأزمة والأثر الاقتصادي وانخفاض سعر الفائدة، وقد استفاد منها الباحث عند دراسة الآثار الاقتصادية للأزمة.

٢. التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، تأليف د. الوليد أحمد طلحة، من إصدارات صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠م، تحدث فيها في ثلاثة محاور، الأول عن التداعيات الاقتصادية على مستوى العالم، والثاني عن الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس كورونا على مستوى الدول العربية، والثالث عن السياسات المتبناة على مستوى الدول العربية لتجاوز تداعيات فيروس كورونا المستجد، وذكر فيها بعض الحزم التحفيزية في الدول العربية وجهود البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي.

٣. التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد – ١٩) وجهة نظر إسلامية، أ.د/ أحمد مهدي بلوافي، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، أبريل ٢٠٢٠م، وهو بحث متميز في بابه حيث ذكر الباحث فيه بعض التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا وذكر في آخر بحثه وجهة نظر إسلامية كاجتهاد من الباحث، وذكرت أنا المنهجية العلمية والعملية للاقتصاد الإسلامي وهي تختلف تماما عما ذكره صاحب البحث، وقد استفدت من هذا البحث كثيرا.

٤. الأموال المجنبة في البنوك الإسلامية حقيقتها وأحكامها وسبل الاستفادة منها في مواجهة جائحة كورونا، عبد الله الرشيدي، منشور في مجلة الجمعية الفقهية السعودية العدد ٥١، ذكر فيها المؤلف مصادر الأموال المجنبة في البنوك الإسلامية وهل يمكن الاستفادة منها وصرفها لتساهم في التخفيف من الأزمة وتوصل الباحث أنه لا يجوز للبنوك الإسلامية الاستفادة من الأموال المجنبة بالاستثمار بأي وجه من الوجوه، ويجوز صرفها في وجوه الخير المختلفة ومنها خزينة الدولة لسد العجز الناتج عن جائحة كورونا.

٥. ذكرت الكثير من المواقع الإلكترونية المتخصصة ما يتعلق بالتداعيات الاقتصادية والاختلالات الخاصة والآثار الواردة في ذلك ومن ضمن هذه المواقع ما يلي:

- موقع منظمة الصحة العالمية.
- موقع منظمة العمل الدولية.
- موقع صندوق النقد الدولي.
- موقع البنك المركزي السعودي.
- موقع صندوق النقد العربي.

٦. كثير من المقالات الاقتصادية الصحفية التي تتكلم عن التداعيات الاقتصادية بسبب انتشار الفيروس، والآثار المترتبة على ذلك واقتراح الكثير من الحلول، وبالمناسبة فإن من جاء بحلول للجائحة الاقتصادية فإنما هو للتخفيف منها ومن آثارها فقط.

وقد تحدث الباحث في هذه الدراسة عن الخطوات التي يمكن اتباعها والعمل بها للتخفيف من الاختلالات الاقتصادية وآثارها التي حصلت بسببها من منظور الاقتصاد الإسلامي، وهي مشاركة أحسبها جديدة في بابها حد علمي أسأل الله أن ينفع بها، والله أعلم.

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وتفصيلها كالآتي:

المقدمة وتحتوي على كل من: أهمية الموضوع، أهداف الدراسة، مشكلة البحث، أسئلة البحث، فرضيات البحث، منهجية البحث، صعوبات البحث، الدراسات السابقة، خطة البحث.

المبحث الأول: الاختلالات الاقتصادية العالمية بسبب جائحة كورونا.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية التي سببتها الاختلالات الاقتصادية بسبب جائحة كورونا

المبحث الثالث: منهجية الاقتصاد الإسلامي في المساهمة في التخفيف من آثار جائحة كورونا الاقتصادية واختلالاتها.

الخاتمة وتحتوي على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الاختلالات الاقتصادية العالمية بسبب جائحة كورونا

تعريف الاختلالات لغة: الخلل في الشيء الضيق فيه[١]، وخل الرجل: افتقر وذهب ماله، واختل جسمه، أي هزل[٢]، والخلل: الوهن في الأمر[٣]، والخلل في النظام يعني فساده وحدوث الاضطراب فيه وفقد الاتزان.

الاختلالات الاقتصادية اصطلاحاً: (الاضطرابات التي تحصل في الاقتصاد، سواء في الاقتصاد الكلي أو الجزئي بسبب حادثة معينة طارئة، فتفقد توازنه واستقراره، فيؤدي إلى آثار كارثية تضر المجتمع بشكل عام، والأفراد والقطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل خاص)[٤].

وغالبا كلما حصل الاضطراب والاختلال في الاقتصاد الكلي يتأثر مباشرة الاقتصاد الجزئي لارتباطه الكبير به، ومن الاختلالات الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا **(covid-19)** ما يلي:

أولاً: الركود الاقتصادي:

ومن أكثر الاختلالات التي حدثت في القطاعات الاقتصادية المختلفة الركود الاقتصادي والذي ينتج عنه الانكماش والكساد، ولا تجتمع في اقتصاد إلا لأن المسبب لها كان كبيراً، ويمكن الإشارة إلى التوقعات قبل الجائحة وبعدها فقد كانت تشير التوقعات بانخفاض النمو قبل الجائحة، فقبل ظهور الفيروس وما سببه من جائحة كبيرة وأزمة اقتصادية، شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في حد ذاته، نتيجة التوترات السياسية والاقتصادية

(١) محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، «جمهرة اللغة». (ط١، بيروت: دار العلم للملاين،١٩٨٧م)،٢: ١٠٠٥.

(٢) إسماعيل الجوهري، «الصحاح تاج اللغة». (ط٤٠، بيروت: دار العلم للملايين ١٤٠٧-١٩٨٧م)، ٤: ١٦٨٩.

(٣) علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، «المحكم والمحيط الأعظم». تحقيق عبد الحميد هنداوي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م)، ٤: ٥١٤.

(٤) هذا التعريف من اختياري كباحث وهو من المصطلحات التي لا تستعمل كثيرا إلا في إطار ضيق ولمعان محددة مثل الاختلال في ميزان المدفوعات، فاجتهدت بالتعريف واختيار المصطلح بما يتناسب مع مفردات البحث ومع ما يتناوله من مباحث.

بين أمريكا والصين[١]، وقد خفضت المنظمات الدولية من توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل انتشار فيروس كورونا، حيث أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض النمو حتى قبل الجائحة، حيث توقع أن نمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,٣٪ عام ٢٠٢٠م، و ٣,٤٪ عام ٢٠٢١م، مقارنة بنسبة ٢,٩٪ عام ٢٠١٩م[٢].

وكانت هذه التوقعات قبل انتشار فيروس كورونا، أما بعد انتشار الفيروس فقد قام الصندوق بتعديل هذه التوقعات أخذا في الاعتبار تأثيره السلبي على جانبي العرض والطلب العالميين، حيث أشار في هذا الصدد إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود أعمق من تلك التي شهدها خلال فترة الكساد العالمي العظيم (١٩٢٩ . ١٩٣٩م) وخلال الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨م[٣].

فقد نشر صندوق النقد الدولي في تقريره توقعات بعد الجائحة متغيرة لتصبح أقل بكثير من التوقعات السابقة، حيث توقع انكماشاً للاقتصاد العالمي يصل إلى (- ٣٪) وهو أسوأ انكماش له منذ أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي، ويُعد أسوأ من الذي حدث في ٢٠٠٨/٢٠٠٧م في الأزمة المالية العالمية، إلا أنه توقع أن الأزمة سرعان ما ستتلاشى وتنقلب إلى الأفضل في العام ٢٠٢١م بنمو قد يصل إلى ٥,٨٪ أي أن الركود سيأخذ شكل (V) وهو أخف أنواع الركود الاقتصادي[٤].

وهناك توقعات اقتصادية عالمية خلال الجائحة وانتشار الفيروس، حيث توقع تقرير البنك الدولي توقعاً بانكماش اقتصادي بنسبة ٥,٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٢٠م، باستخدام أوزان سعر الصرف في السوق، وهو الركود العالمي الأعمق منذ عقود، على الرغم من الجهود غير العادية التي تبذلها الحكومات لمواجهة الانكماش بدعم السياسات

(١) الوليد أحمد طلحة، «التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية». (د.ت، الكويت: صندوق النقد العربي،٢٠٢٠م)، ٦.

(2) Georgieva، Kristalina. (2020a) «Potential Impact of the Coronavirus Epidemic: What We Know and What We Can Do». (March 10; 2020): https://blogs.imf.org/. (05/04/20).

(٣) طلحة، «التداعيات الاقتصادية»، ٦.

(4) Report, «Policy Steps to Address the Corona Crisis». (IMF. (2020b), Washington: (March 16، 2020): IX

المالية والنقدية[١].

ومن جهة أخرى يتوقع الصندوق أن يشهد حجم التجارة العالمية تباطؤًا أكثر، حيث من الممكن أن تنكمش المعاملات ويصل فيها بنسبة (- ١١ %) عام ٢٠٢٠م، لتعاود النمو في العام التالي بنسبة (٨،٤%)[٢].

إضافة إلى هذه التوقعات، فهناك توقعات أخرى بتعطل الإنتاج، وتدهور الأوضاع المالية، وهبوط اقتصادي أكثر حدة، مما يمهد الطريق لمزيد من الاضطرابات الاجتماعية، وتنامي حالة عدم اليقين، كما جاء في تقرير (آفاق الاقتصادي الإقليمي): أن زيادة جائحة (كوفيد ـ ١٩)، واستمرارها لفترة مطولة على مستوى المنطقة، أو لدى شركائها التجاريين الرئيسيين إلى تعطل الإنتاج لفترة ممتدة، واتساع دائرة تداعيات سلاسل الإمداد، وانهيار مستويات الثقة والطلب بدرجة أكبر، واستمرار تدهور الأوضاع المالي، وفي الوقت نفسه فإن البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، لا سيما التي تمتلك مستوى جيدا من رأس المال، يمكن أن تتعرض لضغوط نتيجة القروض الممنوحة للقطاعات والأسر المتضررة، ويمكن لهذه العوامل مجتمعة أن تؤدي إلى هبوط اقتصادي أكثر حدة في عام ٢٠٢٠م، وتعافٍ أضعف في ٢٠٢١م، علاوة على ذلك، فإن عدم التعامل مع تفشي الفيروس بكفاءة قد يؤدي إلى تفاقم الشعور بعدم الثقة في الحكومات المحلية، مما يمهد الطريق لمزيد من الاضطرابات الاجتماعية وتنامي حالة عدم اليقين[٣].

وكل هذه التقارير توضح مقدار الخلل الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى تلك الخسائر الكبيرة في اقتصاديات العالم، وإن كانت متفاوتة إلا أنها أجمعت على حصول الاختلال الاقتصادي والخسارة العظيمة.

وهذا يدل دلالة واضحة أن السيناريوهات الثلاثة فيها تدهور وانهيار للاقتصاد العالمي

---

(١) تقرير البنك الدولي، «التوقعات الاقتصادية العالمية خلال جائحة كورونا ».ترجمة وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة. (د.ط، قطاع التجارة الخارجية، الإمارات، ادارة التحليل والمعلومات، 2020م)،٢.

(2) Report، « World Economic Outlook». (Washington: IMF. (2020c), (April 2020).

(٣) تقرير، «آفاق الاقتصاد الإقليمي- الشرق الأوسط وآسيا الوسطى». (الاصدار الحادي عشر، الكويت: صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠٢٠م)، ١١.

وتشهد ركودا عظيما في اقتصاداتها كما وضحت بذلك التقارير المذكورة آنفا.

وكذلك فإن جائحة كورونا سببت اختلالاً كبيراً في الاقتصاد العالمي مما دفعته إلى الانكماش، ربما يكون أسوأ مما حصل في أزمة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وذلك عندما حصل الانكماش في عام ٢٠٠٩م بعد الأزمة العالمية، بل إنه سيكون أسوأ انكماش قد يشهده الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وهذا هو ما صرحت به مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا يوم ٢٠٢٠/٣/٢٧م أن هذه الجائحة دفعت الاقتصاد العالمي إلى الانكماش الذي سيتطلب تمويلاً هائلاً لمساعدة الدول النامية، وأشارت بقولها: (من الواضح أننا دخلنا في انكماش سيكون أسوأ مما كان عليه الوضع في عام ٢٠٠٩ بعد الأزمة العالمية، بل إنه أسوأ انكماش شهده الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي)[١].

والذي يجدر الإشارة إليه أن الخسائر الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي منها ما هو مباشر وتسمى (الخسائر المباشرة)، ومنها ما هو غير مباشر وتسمى (الخسائر غير المباشرة)، وهذا ما أشار إليه صندوق النقد الدولي بناء على دراسات سابقة في مثل هذه الكوارث، أن حجم الخسائر غير المباشرة يمثل ضعف حجم الخسائر المباشرة، وتقول مديرة صندوق النقد الدولي في هذا: (إن حوالي ثلث الخسائر الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا ستكون تكاليف مباشرة، خسائر في الأرواح وعمليات غلق لأماكن العمل، وإجراءات للحجر الصحي، أما الثلثان الباقيان فهما الآثار غير المباشرة الناجمة عن تراجع ثقة المستهلكين، والمسلك التقشفي لمؤسسات الأعمال، وضيق الأوضاع في الأسواق المالية، أي الصعوبة في الحصول على التمويل في هذه الأسواق، سواء تعلق الأمر بالشركات أو الحكومات نتيجة حالة عدم التأكد وانعدام الثقة)[٢].

وقد أشار تقرير البنك الدولي في التوقعات الاقتصادية العالمية خلال جائحة كورونا،

---

(١) IMF، 27 March، 2020، بواسطة: أحمد مهدي بلوافي «التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ ١٩) وجهة نظر إسلامية »،(د.ط. رياض: جامعة الملك سعود، قسم التمويل بمعهد الاقتصاد الإسلامي، ٢٠٢٠م)، ٤.

(٢) بلوافي، «التداعيات الاقتصادية والاجتماعية»،٤.

أن من المتوقع أن الركود العالمي على الاقتصادات ذات القطاعات غير الرسمية سيحدث خسائر إنسانية واقتصادية تشكل ما يقدر بثلث الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي ٧٠٪ من إجمالي العمالة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية(١).

وهذا ما يوجب على واضعي السياسات الاقتصادية النظر في تدابير مبكرة لتقديم دعم الدخل لهؤلاء العمال ودعم الائتمان لهذه الشركات.

ثانياً: تراجع مستوى الإنتاج في القطاعات الاقتصادية:

ومن الاختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا، تراجع مستوى الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فهناك مخاطر كبيرة تواجه الاقتصاد العالمي في الأجل القصير بسبب الجائحة، وهناك عدد من المخاطر تؤثر على مسارات نمو الاقتصاد العالمي في الأجل المتوسط والطويل التي لا يجب تجاهلها، ومن أهم ذلك تراجع مستويات الإنتاج في كثير من القطاعات الاقتصادية، ولاسيما فيما يتعلق بإنتاجية عنصر العمل، وقد أشار تقرير آفاق الاقتصاد العربي إلى أن مستويات الإنتاج تعتبر على جانب كبير من الأهمية كونها تفسر نحو نصف الاختلافات في مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين دول العالم، كما أنها تعتبر محدداً رئيسياً لرفع مستوى المعيشة، وقد شهد العالم انخفاضاً ملموساً في معدلات الإنتاجية منذ حقبة السبعينات من القرن الماضي، لتصل مؤخرا إلى نحو ثلث مستوياتها المسجلة خلال المئة عام السابقة، وهذا التراجع يشمل العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء(٢).

وفي بيانات أصدرها صندوق النقد العربي، مستندا إلى إحصاءات منظمة الأمم المتحدة، ذكر فيها انخفاض متوسط النمو السنوي في إنتاجية العمل بشكل كبير من ٣,١٪ في السبعينات، إلى حوالي ٢,٠٪ في الثمانينات والتسعينات قبل أن ينخفض إلى ٠,٩٪ في العقد الماضي، ونتج عن تراجع إنتاجية العمالة، علاوة على ضعف التراكم الرأسمالي، وتباطؤ أنشطة الابتكار، انخفاض مستمر لمستويات الناتج الممكن الوصول إليه على مستوى العالم إلى نحو

(١) تقرير البنك الدولي، «التوقعات الاقتصادية»،١٩.

(٢) تقرير، «آفاق الاقتصاد العربي» (د.ط، الكويت: صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠م)،١١.

٢,٠٧٪ خلال العقد الماضي، مقارنة بنحو ٣,٩٪ خلال عقد السبعينات من القرن الماضي[١].

ومن خلال ذلك، فإن هذا يزيد من حجم التحديات التي تواجه الاقتصادات على مستوى العالم، لرفع مستويات المعيشة، وتحقيق أهداف التنمية.

ومع تغير البيانات الطبية كل يوم، والحالات كانت في ازدياد، أشارت التقارير إلى أن الدول العشر الصناعية والمنتجة هي أكثر تضرراً، وذلك يعكس مدى الإنتاج، والتصنيع العالمي، وصادرات الصناعات العالمية، واعتباراً من (٥ مارس ٢٠٢٠م)كانت الدول العشرة الأكثر تضرراً بكورونا، تتطابق تقريباً مع قائمة أكبر عشرة اقتصادات في العالم، باستثناء إيران والهند والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، كلها من بين العشرة الأوائل الأكثر تضرراً من المرض، وإذا أخذنا فقط الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، فإنهم يمثلون ٦٠٪ من العرض والطلب العالميين (الناتج المحلي الإجمالي)، و ٦٥٪ من التصنيع العالمي، و ٤١٪ من الصادرات الصناعية العالمية[٢].

فهذه الاقتصاديات العملاقة إذا تأثر إنتاجها وتصنيعها وصادراتها فإن دول العالم تتأثر اقتصادياً جراء ذلك.

كما رجح ريتشارد وبياترس أن قطاع التصنيع سيلقى ضربة ثلاثية تتثمل في الآتي[٣].

١. تعطل الإمداد المباشر سيعيق الإنتاج، لأن المرض يركز عليه قلب التصنيع في العالم (شرق آسيا)، وينتشر بسرعة في الآخر عمالقة صناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.
٢. ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة أثناء التصنيع، وفي الدول الأقل تأثراً تجد صعوبة في الحصول عليها المدخلات الصناعية المستوردة اللازمة من الدول المتضررة بشدة، وبالتالي من بعضها البعض.
٣. ستكون هناك اختلالات في الطلب بسبب:

أ. انخفاض الاقتصاد الكلي من ناحية الطلب (أي حالات ركود).

(١) استنادا إلى إحصاءات منظمة الأمم المتحدة :تقرير، «آفاق الاقتصاد العربي»،١١.

(٢) بالدوين، بياتريس، ماورو، «الاقتصاد في وقت (covid - 19)»،٢.

(٣) بالدوين، بياتريس، ماورو، «الاقتصاد في وقت (covid - 19)»،٢.

ب. تأخيرات شراء الانتظار والترقب من قبل المستهلكين والتأخير في الاستثمار من قبل الشركات.

وعلى العموم فإن السلع المصنعة قابلة للتأجيل، وبالتالي أكثر عرضة لصدمات الطلب، كما رأينا في انهيار التجارة في جميع البلدان المتضررة بشدة، مثل المطاعم ودور السينما، لكن ربما يكون التصنيع هو الذي يأخذ أكبر نجاح.

قال Zhehngsheng Zhong (٢٠٢٠م) كبير الاقتصاديين في مجموعة المركز الطبي المبني على البراهين CEBM: ضعف جانبي العرض والطلب، وأصبحت سلاسل التوريد أكثر، في حين أن القوى العاملة في الصين تعود تدريجياً إلى العمل، وأظهرت مؤشرات المديرين من مختلف أنحاء شرق آسيا انخفاضات حادة في الإنتاج، خاصة في كوريا الجنوبية واليابان وفيتنام وتايوان(١).

ثالثاً: زيادة مستوى المديونية لدى أكثر دول العالم:

ومن الاختلالات الاقتصادية زيادة مستوى المديونية عند الكثير من دول العالم، وفي مثل هذه الأزمة الاقتصادية العالمية، تلجأ الكثير من دول العالم إلى الاقتراض الداخلي، أو الخارجي، أو منهما معاً لسد عجز الميزانيات العامة للدولة، فيؤدي ذلك إلى الوقوع في أزمة أكبر، حيث تكثر ديون الدول ويلزمها السداد وذلك بدفع أقساط مزمنة مع الفوائد المترتبة عليها مما يثقل عليها، وخاصة الدول الفقيرة التي تتحمل هذا العبء عندما تدفع فوائد مرتفعة عند الاقتراض الخارجي.

مما يزيد الوضع شدة، هو أن وضعية غالب الدول لم تكن مريحة قبل حلول جائحة كورونا، حيث بلغ مؤشر نسبة الديون الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي مستويات كبيرة في العديد من الدول، وخاصة أكبر ثمان اقتصاديات على المستوى العالمي، ففي الولايات المتحدة نجد أن وضعها عام ٢٠٠٧م كان أفضل بكثير مما هي عليه قبل انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث كانت نسبة الديون الفيدرالية في ذلك الوقت تمثل ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل النسبة الحالية تاريخية بكل المقاييس لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية(٢).

---

(١) بالدوين، بياتريس، ماورو، «الاقتصاد في وقت (covid - 19)»،٣.

(2) Sheiner and Wessel« ،The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: =

وقد كانت نسبة الديون الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في أكبر ثمان اقتصادات في العالم مرتفعة، ففي الصين ٥٠٪ تقريبا، وفي ألمانيا ٦١٪، وفي بريطانيا ٨٦٪، وفي أسبانيا ٩٧٪، وفي فرنسا ٩٨٪، وفي أمريكا ١٠٦٪، وفي إيطاليا ١٣٥٪، وفي اليابان ٢٣٧٪[١] وستزداد الأوضاع ترديا بسبب مضاعفات جائحة كورونا التي ألجأت الحكومة الاتحادية الأمريكية إلى اقتراض ٣ ترليون دولار في ثلاثة أشهر[٢].

وفي أحدث تقرير لمعهد التمويل الدولي (IIF)، أشار فيه إلى أن إجمالي الديون العالمية بلغت مستوى عاليا جداً نهاية ٢٠١٩م قدر ب ٢٥٥ ترليون دولار، وهو ما يزيد عن ثلاثة أضعاف (٣٢٢%) الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وما قيمته ٢٠ ترليون دولار في شكل سندات وقروض سيكون حالاً نهاية ٢٠٢٠م[٣].

ولذلك فإن هذه الدول غارقة في الديون ويصعب عليها السداد في الفترة المحددة له، أضف إلى ذلك الزيادات التي تتكلفها البلدان المدينة بدفعه علاوة على الديون المعلومة وهي ما تسمى بالفائدة (الربا)، فإن على المؤسسات الدائنة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية ونادي باريس) كما نادى رئيس معهد التمويل الدولي والمدير التنفيذي له تيموني آدمر، باتخاذ بعض التدابير منها إمهال المعسر من هذه البلدان، وإنظارها إلى الوقت الذي تتيسر فيه السداد وانفراج الأزمة[٤].

ومع ذلك فإن هذا غير كاف في معالجة هذا الاختلال ولابد من اتخاذ تدابير أخرى جوهرية للمعالجة، وذلك بالنظر في الأسباب الرئيسية المسببة لهذه الزيادات غير المسبوقة في الديون العامة والخاصة، ومعالجتها بكل موضوعية وحياد، وما كان ناجحا في أزمة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ قد يكون فاشلا خلال هذه الأزمة.

=

Seven. McKibbin، Warwick and Fernando».(Roshen:2020a).

(1) Mckibbin and Eernan Do« ،WB،2020، 2020 .23p، CRS،2020 a : 1 ; OE CD،2020»;« IMF،2020:xi;statista، 2020،4:2020xv».

(2) Report« ، Policy Steps to Address the Corona Crisis». (IMF،March 16، 2020).

(3) Report«،The Institute of International Finance. Global Debt Monitor COVID-19 Lights a Fuse».(IIF، April 6، 2020):1، https://www.iif.com/. Accessed on: 19/04/20.

(4)Adams، Timothy، «letter to IMF، World Bank» .(Report IIF، OECD and Paris Club on Debt of LICs. April 9،2020): https://www.iif.com/. Accessed on: 19/04/20

رابعاً: عجز ميزانيات الدول:

ومن الاختلالات الاقتصادية التي حصلت بسبب جائحة كورونا، عجز ميزانية كثير من البلدان، والذي كان له الأثر السلبي على اقتصادياتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، حصل عجز كبير في الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية التي هي في المرتبة الأولى اقتصادياً في العالم، حيث بلغ العجز فيها عام ٢٠١٩م إلى ترليون دولار، وفي عام ٢٠٢٠م توقع مكتب الميزانية بالكونغرس في ١٩ مايو٢٠٢٠م، أن تصنيف الخطط التي أقرها الكونغرس لمواجهة تداعيات كورونا الاقتصادية ٢,١ ترليون دولار لعجز الميزانية للعام ٢٠٢٠م، وهذا يعادل ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي تقريباً، وأظهر التقرير الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاع عجز الميزانية خلال ال ١٢ شهراً حتى ابريل ٢٠٢٠م، ١,٩ ترليون دولار(١).

كما حصل العجز في الميزانيات العالمية بشكل كبير، بسبب زيادة النفقات أثناء جائحة كورونا، وانخفاض الإيرادات، بسبب الانكماش، والكساد الذي تم ذكره سابقاً.

كما حصل العجز في ميزانيات الدول العربية، فعلى سبيل المثال أيضاً بلغ العجز في الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية في الربع الأول من ٢٠٢٠ إلى ٣٤,١ مليار ريال كما أشار التقرير الربعي لأداء الميزانية الذي تصدره وزارة المالية السعودية(٢)، ويتوقع أن يتسع هذا العجز بصورة كبيرة خلال الأرباع الثلاثة القادمة، حيث تبلغ التقديرات لعجز الموازنة العامة ككل نحو ٤٢٢ مليار ريال (١٥,٧) من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢٠م(٣)، وبلغ العجز في الربع الثاني لميزانية المملكة إلى ١٠٩,٢٣٦ مليار ريال حيث كانت الإيرادات ١٣٣,٩٤٤ مليار ريال، ومصروفات بلغت ٢٤٣,١٨١ مليار ريال.

هذا وقد حصل العجز في ميزانيات الكثير من البلدان العربية والعالمية بسبب زيادة

(١) تقرير، «عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية يرتفع إلى أعلى مستوى قياسي». صحيفة الاندبندت الأمريكية (٢٢مايو ٢٠٢٠م) الرابط: www.independent arabia.com.

(٢) وزارة المالية السعودية، «التقرير الربعي الأول من السنة المالية ١٤٤١/١٤٤٢هـ (٢٠٢٠م)». (وزارة المالية السعودية، الرياض: ٢٠٢٠م).٧،.

(٣) شركة جدوى للاستثمار، «بيان أداء الميزانية في الربع الأول من عام ٢٠٢٠- إبريل ٢٠٢٠م».

النفقات على بعض القطاعات إذ من أهمها القطاع الصحي الذي كلف الميزانيات الكثير، ومما يحتم على البلدان أخذ الكثير من الاحتياطات، والتدابير اللازمة من أجل البحث عن مصادر لتمويل الميزانيات، وتغطية العجز، قبل أن تزيد الفجوة في اقتصاداتها.

خامساً: الاختلال في ميزان المدفوعات لدى البلدان:

ومن الاختلالات الاقتصادية بسبب فيروس كورونا، الاختلال في ميزان المدفوعات في مختلف بلدان العالم المتأثرة بهذه الجائحة، والعجز في الميزانية العامة لأي دولة يؤدي إلى الاختلال في ميزان مدفوعاتها، فيصبح هناك عجز في صافي التعامل مع دول العالم، ويسبب العجز تزايد في حجم الدين العام، واحتمال الهبوط والانهيار في قيمة العملة، خاصة في الدول الفقيرة.

وميزان المدفوعات هو السجل الإحصائي بين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة[١]، وقد أشار الدكتور السلطان في مقال على صحيفة جريدة العرب الاقتصادية الدولية في سياق كلامه عن الاختلال في ميزان مدفوعات الدول حيث قال: (تلجأ الدول إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي عندما تواجه مشكلة في ميزان المدفوعات، وتكون هذه المساعدة في شكل قروض وتوصيات مالية ضمن برنامج تحدد فترته الزمنية ويطلق على ما يشتمل عليه البرنامج من سياسات مالية واقتصادية "برنامج التصحيح الاقتصادي")[٢].

الشاهد من كلامه أن الدول عندما يحصل العجز في ميزان مدفوعاتها، تلجأ إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية، مما يثقل على الدولة وتزيد من ديونها، وهذا ما حصل فعلاً فقد قدم صندوق النقد الدولي تمويلاً طارئا إلى خمسين من أصل ١٠٣ دولة طلبت المساعدة، ولاتزال الدول الفقيرة تواجه خطراً كبيراً في ظل انخفاض التحويلات بشكل

(١) طالب محمد عوض، «مدخل إلى الاقتصاد الكلي». (د.ط، عمان: معهد الدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٤م)، ٢١٣، تقرير، «دليل ميزان المدفوعات». (ط٦، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩م)، ٦؛ علي عبد الرضى حمودي العميد، «المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات». (البنك المركزي العراقي، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، د.ت)، ٢.

(٢) محمد السلطان، «كيف سيسير الاقتصاد في زمن كورونا». جريدة الاقتصاد الإلكترونية، (السبت ٩ مايو ٢٠٢٠م) الرابط: https://www.aleqt.com/2020/05/11/article_1825426.html

حاد، وتهاوي أسعار السلع الأساسية، حتى مع انخفاض معدلات الوفيات جراء الفيروس، منها في بعض الدول الأكثر ثراءً[١].

كما حصل العجز في الحساب الجاري للصين، حيث سجلت خلال الربع الأول من هذا العام بسبب تصاعد الضغوط جراء تفشي فيروس كورونا، وأظهرت بيانات من مصلحة الدولة للنقد الأجنبي أوردتها وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا)، أن العجز في الحساب الجاري للعملات الآسيوية وصل إلى ٢٩,٧ مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠م، كما أنه قد يحصل الاستقرار في ميزان المدفوعات وذلك مع عودة الأنشطة التجارية والإنتاجية إلى مسارها تدريجياً[٢].

وأما في الدول العربية فقد توقع صندوق النقد العربي أن ينخفض الفائض في الميزان التجاري إلى ١٧٤,٦ مليار دولار في ٢٠٢٠م مقابل نحو ٢١٤,٧ مليار دولار في ٢٠١٩م، وذلك بسبب جائحة كورونا[٣]، وفي تقدير CNN فقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على طلب مصر الحصول على مساعدة مالية طارئة بقيمة ٢,٧٧٢ مليار دولار أمريكي لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات العاجلة الناشئة عن تفشي فيروس كورونا[٤].

ولذلك فإنه بسبب جائحة كورونا، وما سببته من اختلالات اقتصادية عالمية، فإن كثيرا من دول العالم خاصة الفقيرة منها، سيحصل فيها العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها، مما يضطرها للاقتراض من المؤسسات الدولية المالية، وما ذكرته هنا من عجز في بعض البلدان مثل مصر والصين إنما هو مثال فقط لكثير من دول العالم، إلا أن البلدان التي لديها احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي، ستحافظ على وضعها المالي لفترة معينة.

---

(١) صبري ناجح، «مخاطر الاقتصاد العالمي تحلق في ظل كورونا». جريدة الشرق الأوسط، ع١٥١٣٩، (الأحد ١٧ رمضان ١٤٤١هـ، ١٠ مايو ٢٠٢٠م)، الرابط: www.aawsat.com

(٢) ناجح، «مخاطر الاقتصاد العالمي». جريدة الشرق الأوسط، ع١٥١٣٩.

(٣) مقال، «كورونا يحول توقعات ميزان المدفوعات الدول العربية الى العجز خلال ٢٠٢٠م». جريدة المال الاقتصادية اليومية، (١٣ ابريل ٢٠٢٠م). الرابط: www.almala news.com

(٤) تقرير، «النقد الدولي يوافق على طلب مصر مساعدة عاجلة ٢,٧ مليار دولار لمواجهة تداعيات كورونا». (قناة CNN بالعربية، دبي: الإمارات العربية المتحدة، ١١مايو ٢٠٢٠م).

المبحث الثاني: آثار الاختلالات الاقتصادية بسبب جائحة كورونا

وبسبب التباعد الاجتماعي الذي أوجدته جائحة كورونا، وبسبب الاختلالات الاقتصادية الكبيرة التي حصلت في مفاصل الاقتصاد، كما ورد ذكرها في المبحث الأول، حدثت آثار اقتصادية كبيرة أثرت في اقتصاديات دول العالم وتضرر منها كثير من الخلق، ومن ذلك ما يلي:

١. زيادة الفقر والبطالة:

فقد زادت نسبة الفقر وعدد الفقراء في العالم، وزاد عدد العاطلين عن العمل، بسبب فقد أعمالهم نتيجة تعطل الكثير من القطاعات الاقتصادية، سواء في الطيران، أو في السفر والسياحة، أو في الفندقة والضيافة، أو في المؤتمرات والمعارض والمهرجانات، أو في قطاع التصدير أو الخدمات اللوجستية، وقطاع التجارة والخدمات، فتضرر هذه القطاعات أدى إلى فقدان الكثير من البشر أعمالهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، (مرت التجارة العالمية بمرحلة ضعف منذ انتشار فيروس كورونا، أي مع بدء العام الجاري ٢٠٢٠م لاسيما قطاع الطيران، وشحن الحاويات، وصرحت منظمة التجارة العالمية من مقرها بجنيف، أن مؤشر الخدمات قد انخفض إلى ٩٦,٨ مقارنة ب ٩٨,٤ في سبتمبر ٢٠١٩م الماضي، ومن المتوقع أن ينخفض بشكل أكبر في الأشهر القادمة، ومن اللافت أن أكبر الانخفاضات وجدت في قطاع نقل الركاب والشحن، بالإضافة إلى قطاعي الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات، ومن يعتبر قطاع السيارات من أبرز القطاعات المتضررة على مستوى العالم بسبب استمرار انتشار فيروس كورونا، حيث توقع مسح حديث أعدته مؤسسة "ماركت" للأبحاث تراجع مبيعات السيارات في العالم بنحو ١٢٪ خلال العام الجاري، وكشف المسح كذلك أن مبيعات السيارات حول العالم قد تسجل نحو ٧٨,٨ مليون وحدة خلال العام الحالي، بانخفاض نسبته ١٢٪ على أساس سنوي، مقارنة مع هبوط بنسبة ٨٪ خلال الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨م) [(١)].

فهذا مثال واحد على تضرر هذا القطاع التجاري ويُقاس عليه بقية القطاعات التي

(١) تقرير، «الآثار الاقتصادية لفايروس كورونا». (تقرير غرفة تجارة وصناعة البحرين، نقلا عن منظمة التجارة العالمية والعربية، نقلا عن مؤسسة ماركت للأبحاث، مارس ٢٠٢٠م)،٨.

تأثرت تأثراً كبيراً بسبب التباعد الذي أحدثه فيروس كورونا.

ولهذا أثر كبير أيضاً، حيث زاد عدد الفقراء في العالم، وربما يزيد العدد مع الأيام والأشهر القادمة إذا استمر التباعد، أو حدثت موجات أخرى من انتشار الفيروس كما هو متوقع، ويجب على واضعي السياسات النظر في تدابير مبتكرة لتقديم دعم لشريحة العمال والفقراء وهذا ما يجب ذكره في تقديم الاقتصاد الإسلامي الحلول الكبيرة لهذه الشرائح من المجتمع.

٢. الإفلاس والتعثر عن السداد:

إضافة إلى الفقر والبطالة الحاصلة بسبب انتشار الفيروس، والتباعد الاجتماعي، فإن هناك آثار أخرى، كزيادة حالات الإفلاس والتعثر عن السداد على مستوى الأفراد والشركات، وربما بعض الحكومات التي دخلت في مفاوضات مع المؤسسات المالية الاقتصادية الدولية، مما سيزيد الوضع تأزما على النواحي الاجتماعية أكثر مما قد يبدو المشهد الآن، حيث تشير بعض التقديرات التي ذكرتها مؤسسة أوكسفام الخيرية على سبيل المثال، أن العمال على المستوى العالمي قد يخسرون حوالي ٣,٧ ترليون دولاراً، بسبب فقدهم الوظائف، أو بسبب انخفاض مستويات الأجور والرواتب، وهذا ما سيفاقم من ظاهرة عدم المساواة في توزيع الدخول والثروات بين الأغنياء والفقراء التي عانى منها العالم[١].

وفي التوقعات الاقتصادية العالمية خلال جائحة كورونا والتي ذكرها تقرير البنك الدولي[٢]: (ومن الجوانب التي تثير القلق بشكل خاص في التوقعات، هو الخسائر الإنسانية والاقتصادية التي سيحدثها الركود العالمي على الاقتصادات ذات القطاعات غير الرسمية الواسعة التي تشكل ما يقدر بثلث الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي ٧٠٪ من إجمالي العمالة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية).

وفي مقال في جريدة العرب الاقتصادية الدولية[٣]: سيؤدي الانكماش الشديد في

(١) بلوافي، «التداعيات الاقتصادية»،٩.

(٢) تقرير، «التوقعات الاقتصادية العالمية خلال جائحة كورونا من خلال تقرير البنك الدولي». (تلخيص وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة: ٢٠٢٠م)، ٦.

(٣) عبد الحميد العمري، «الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٢٠». جريدة العرب الاقتصادية الدولية، (الاثنين ١٦ مارس ٢٠٢٠)، الرابط: www.aleqt.com

مستويات الإنتاج والتوريد والتبادلات التجارية، وتوقف كثير من القطاعات الصناعية والخدمية والتجارية، وما يقابله من انكماش مماثل للطلب الاستهلاكي، إلى كثير من الآثار السلبية في الاقتصادات والأسواق حول العالم، وترتفع معه بدرجة عالية المخاطر على الأطراف كافة، من أهمها تعرض القطاعات التمويلية لمخاطر تعثر المدينين لها عن سداد المستحقات عليهم، وانكشافها على حالات تعثر غير مسبوقة تاريخيا، ويزداد خطر هذا الجانب في الوقت الذي تقترب ديون العالم اليوم من سقف ٢٦٠ تريليون دولار، وأمام ما ذكر أعلاه لم يعد في قدرة السياسات المالية والنقدية ما يمكن أن تنجح في القيام به، كما حدث معها خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، ويبقى السؤال القائم خلال المرحلة الراهنة، التي تترقب بكثير من القلق العالمي كل تلك التحولات العكسية: هل بالإمكان فعل شيء لوقف انتشار فيروس كورونا "كوفيد-١٩"؛ كونه الشرارة الأولى التي أشعلت مخاطر نقاط الضعف الكامنة في جسد الاقتصاد العالمي، وانتقلت تلتهم كل ما يقف في طريقها من أسواق واقتصادات ومجتمعات؟!

٣. تضرر أسواق المال العالمية:

أضف إلى ذلك فإن الأسواق المالية العالمية قد تضررت تضرراً بالغاً، حيث إن بقاء الأسهم العالمية في وضع مستقر يعني ذلك استقرار الاقتصاد العالمي، وعدم الاستقرار فيه يعني تضرر الاقتصاد، ويؤثر ذلك على العديد من الاستثمارات، وقد جاء في دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي[١] أن مؤشرات FTSE، "داو جونز الصناعي" (Dow Jones Industrial Average)، ونيكي، قد شهدت انخفاضات هائلة منذ بداية تفشي وباء كورونا في ٣١/ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٩م، بل وحقق مؤشر "داو جونز الصناعي" (Dow Jones Industrial Average)، وFISE مؤخراً أكبر انخفاض لها في يوم واحد منذ عام ١٩٨٧م، وهذا الانخفاض أدى إلى تطورات البيئة الاقتصادية العالمية، وتأثرت تأثراً كبيراً، وهذا الانخفاض ليس الوحيد عالمياً، بل أدى إلى انخفاض الأسهم في كثير من بلدان العالم وذلك بسبب التطورات الكبيرة في البيئة الاقتصادية بسبب تفشي فيروس كورونا الذي وصل انتشاره إلى أكثر من عشرة ملايين شخص في العالم والعدد قابل للزيادة، والذي أدى إلى

(١) تقرير، «دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي». (تقرير منشور في موقع بي بي سي نيوز بالعربية، (١١ابريل ٢٠٢٠)، الرابط: www.bbc.cim.

التباعد الاجتماعي في العالم كله، وكذلك بسبب تشابك الأسواق المالية العالمية وارتباطها ببعضها، كما خسر مؤشر ستاندرد وآنديوزر نسبة ٢٠٪ خلال الربع الأول، وهو الأسوأ به منذ ٢٠٠٨م.

وفي مقال لإنجيلا ويلس نشره موقع البي بي سي يقول: وحذر خبراء بمجال الاقتصاد من أن الضربة التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي ستكون على الأرجح أسوء من الأزمة المالية العالمية، وعلى سبيل المثال توقع خبراء مؤسسة أي إتش إس ماركيت أن ينكمش النمو بنسبة ٢,٨٪ هذا العام، مقارنة بانخفاض بلغ ١,٧٪ في عام ٢٠٠٩م.

ثم قال: وطالت الأزمة الحالية جميع دول العالم، وتتوقع مؤسسة أي إتش إس ماركيت تراجع النمو في الصين إلى ٢٪ في حين تشهد بريطانيا انخفاضا في النمو بنسبة ٤,٥٪، والتوقعات أسوأ لبلدان مثل إيطاليا وغيرها من الدول ذات الاقتصاد الأقل تطوراً[(١)].

فهذا الانخفاض الحاصل في الوضع الاقتصادي في الدول الاقتصادية الكبرى أدى إلى تضرر الأسهم والسندات في الأسواق المالية العالمية، وبدوره يؤدي إلى تضرر البنوك والمصارف العالمية بذلك، مما سيؤدي إلى كوارث اقتصادية أخرى مثل العطالة والفقر وغيرها.

وإذا طالت هذه الجائحة أو أتت موجة أخرى ولم يجدوا لها علاجاً، أو مصلاً خاصاً ونافعاً، فإن الوضع الاقتصادي سيزداد سوءاً، وعدد الفقراء والعاطلين عن العمل يزيد أكثر وأكثر، ولهذا يلزم الحكومات أن تتخذ الإجراءات المناسبة، كالسياسات النقدية والسياسات الاقتصادية اللازمة لمكافحة هذه الأزمة، ودعم المصارف والمؤسسات الاقتصادية بأنواعها المختلفة (صغيرة أو ومتوسطة أو كبيرة) ومنحها الائتمان اللازم للقيام والنهوض، حيث تعتبر عصب الاقتصاد في أي بلد، وكذلك التخفيف من الضرائب على الناس البسطاء وذوي الدخل المحدود، وغيرها من الإجراءات التي يجب على الدولة اتباعها في هذا الجانب، وللاقتصاد الإسلامي مشاركة في إيجاد بعض الحلول لمثل هذه الأزمات ومعالجة مثل هذه المعضلات وهو ما سيتحدث عنه الباحث في السطور القادمة.

---

(١) تقرير، «دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي». (تقرير منشور في موقع بي بي سي نيوز بالعربية، (١١ابريل ٢٠٢٠)، الرابط: www.bbc.com

المبحث الثالث: منهج الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمة الاقتصادية

الاقتصاد الإسلامي يحتوي على قواعد وأنظمة ومبادئ تتناسب مع كل زمان ومكان، وقد تساهم في الحل للكثير من الأزمات الاقتصادية إذا تم توجيهها التوجيه الصحيح، وذلك لأن قواعده، وأحكامه، وأنظمته، ثابته ومنزلة من حكيم حميد، وهو في نفس الوقت قابل للمرونة والاجتهاد في كثير من قضاياه، بما يتناسب مع البيئة التي يتم تطبيقه فيها، ومع الوقت المناسب له، وبما لا يخالف ثوابت الشريعة الإسلامية.

والكتابة في الاقتصاد الإسلامي ودوره في حل المشكلات الاقتصادية، والخروج من أزماته، يجب أن يكون بميزان حساس ودقيق حتى لا يأت أحد سواء متخصص أو غيره بتحميل الإسلام والاقتصاد الإسلامي ما ليس منه، أو نحمله نتائج أفكارنا وتصوراتنا الشخصية، والإسلام أعظم شأناً وأجل مكانة من أن يأت أحد ويقيم ويحكم عليه تصورات المنتسبين إليه مهما علا شأنهم، وفي ظل الأزمة الاقتصادية الكبيرة بسبب جائحة كورونا، وبسبب التباعد الاجتماعي الذي فرضته البلدان، تعطلت كثير من وسائل الإنتاج، وضعفت كثير من القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى حدوث كثير من الاختلالات الاقتصادية، والآثار الخطيرة التي سببت في الضعف الاقتصادي لدى كثير من البشر، وكان أهمها الفقر والبطالة الذي كاد يفتك بكثير من الناس في ظل هذه الأزمة.

وللاقتصاد الإسلامي دور في معالجة تلك الأزمات، ونظرة ثاقبة فيها، لو أخذ بها العالم بهذه النظرة فإنها ستكون مساعدة له في التخفيف من أزماته مهما حصلت، وقد كان له مساهمات كبيرة في كل أزمة اقتصادية تحصل في هذا العالم مع العلم أنه قد حصلت في القرن العشرين، وبداية القرن الواحد والعشرين الكثير من الأزمات، ومن الملاحظ أن الأزمات المالية تتشابه أسبابها والمدة الزمنية بينها، حيث إن المدة الزمنية بين الأزمات المالية السابقة خلال القرن الأخير كانت تقريبا عشر سنوات في معظم الأحيان، فأزمة الكساد العظيم حدثت في سنة ١٩٢٩م عندما انهارت أسعار الأسهم والسندات في بورصة وول استريت بسبب انخفاض أرباح الشركات، ثم أزمة التضخم بعد الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م، فأزمة البورصة الأمريكية سنة ١٩٦٣م، وأزمة أسعار البترول ١٩٧٣م، فأزمة الإثنين الأسود عام ١٩٧٨م، وأزمة نمور آسيا (دول جنوب شرق آسيا) ١٩٩٧م وأزمة البورصات الخليجية

سنة ٢٠٠٦م، ثم أخيراً الأزمة العالمية ٢٠٠٨م)[١]، وختاماً بهذه الأزمة بسبب التباعد الاجتماعي الذي أحدثه فيروس كورونا (covid-19).

وسأحاول أن آتي ببعض الحلول التي تساهم في التخفيف من هذه الأزمة، ولم أكن مدعياً إطلاقا أنها تعالج الأزمة برمتها، فلها أسباب أخرى، وتحتاج إلى معالجات أخرى، قد عجز العالم عن إيجاد حل لها، كالحصول على دواء أو مصل يكافح الفيروس، لأن الأزمة الاقتصادية كانت نتيجة للأزمة الصحية التي اجتاحت العالم، ولذلك فإن ما يمكن أن يقدمه الاقتصاد الإسلامي (من وجهة نظر الباحث) يمكن ذكره في السطور القادمة مستعينا بالله تعالى على ذلك وهي مجموعة من السياسات الاقتصادية التي يمكن للدولة أن تقوم بها في هذا الأمر، والسياسات الاقتصادية أقصد بها الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بقصد التأثير في الأنشطة الاقتصادية للمجتمع[٢]. ومن هذا السياسات ما يلي:

١– توجيه الإنتاج نحو الاقتصاد الحقيقي: وقد ذكرت من الاختلالات الاقتصادية بسبب جائحة كورونا تراجع مستوى الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فهذا الخلل الاقتصادي يمكن المساهمة في معالجته بتوجيه الإنتاج نحو الاقتصاد الحقيقي والاهتمام بالأولويات في الإنتاج وترك الاستثمار في المشتقات المالية[٣] التي لا تضيف إلى الناتج المحلي الإجمالي شيئاً، فهي انتقال للثروة المالية من أشخاص إلى آخرين دون أن تحدث إنتاجاً أو تغييراً في الاقتصاد، ولا

(١) حسين محمد سمحان، «الأحكام الشرعية لاستشراف الأزمات المالية». (المؤتمر السادس للمال الإسلامي، بيت المشورة للاستشارات المالية، ٢٠٢٠/٢/٢٥م)، ١٧.

(٢) أنور عبد الكريم، «الاقتصاد الإسلامي: مصطلحات ومفاهيم، ضمن كتاب السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي». تحرير: منذر قحف. (ندوة السياسة الاقتصادية في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، (١٤١١ – ١٩٩١م)، ٣١.

(٣) المشتقات المالية هي عقود مالية ترتبط قيمتها بقيمة الأصل الأساسي. إنها أدوات مالية معقدة تستخدم لأغراض مختلفة على نطاق واسع للمضاربة وتحقيق عوائد محتملة جيدة، بما في ذلك التحوط والوصول إلى أصول أو أسواق إضافية، وسميت بهذا الاسم لأنها تشتق من قيمة الأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية. طارق حماد، «المشتقات المالية». (د.ط، سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة (٥)، مصر: الدار الجامعية، ٢٠٠١م)،٥.

تساعد إطلاقاً على الانتعاش أو دفع عجلة الاقتصاد، وعلى الدولة أن تقوم بتوجيه الموارد البشرية والطبيعية والأموال نحو إنتاج الطيبات.

(ويجب التقيد في الإنتاج بوجوب انحصاره في دائرة الحلال والنأي به عن دائرة الحرام من حيث الهدف والمضمون والوسائل أيضاً، وفي ذلك تطبيق للقيم الاقتصادية في المنهج الإسلامي حيث يحرم كل نشاط اقتصادي ضار لعقيدة المسلم أو أخلاقه أو مقوماته)[1].

ويجب أن يكون هذا الإنتاج وفق ضوابط ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، والذي منها حرمة الكسب الربوي وأكل أموال الناس بالباطل وكل ما يؤدي إليه، قال تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ البقرة٢٧٥، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ النساء٢٩، وحرمة الاحتكار والغش كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: **(من غشنا فليس منا)** [2]، وتحريم الاتجار في المال والنقود فالقروض هي إحدى صور المال، فلا يجوز الاتجار بها؛ إذ إن المال لا يباع ولا يشترى، وتحريم الاتجار في المحرمات، وغيرها الكثير والنصوص الشرعية التي تنظم الإنتاج الحلال وتمنع الحرام في القرآن والسنة كثيرة جدا لا مجال لذكرها هنا.

والإنتاج الذي تنشده الدولة الإسلامية، هو الذي يعمل على إنشاء مشروعات اقتصادية لإنتاج الطيبات التي يحتاجها المجتمع، ولا تتأثر كثيراً بوجود الأزمات الاقتصادية، بخلاف المشتقات المالية القائمة على الربا والغرر وبيع الديون، فما تأتي أزمة من الأزمات الاقتصادية إلا وأطاحت بالاقتصاد بسبب ركونه على قاعدة هشة قائمة على الربا الذي يعتبر أساس الأزمات الاقتصادية التي مرت، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ البقرة:٢٧٨. ٢٧٩، والنقود لا تلد نقودا في حد ذاتها وإنما تنمو بالاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي.

---

(١) عبد الحميد البعلي، «أصول الاقتصاد الإسلامي». (ط١، السعودية: دار الراوي، ١٤٢١ – ٢٠٠٠م)، ١٠٦.

(٢) أخرجه: مسلم بن الحجاج القشيري «صحيح مسلم». (د.ط، بيروت: دار احياء التراث العربي، د.ت) ١:٩٩، رقم ١٠١؛ ابن ماجة، «سنن ابن ماجة»،٢: ٧٤٩، رقم ٢٢٢٥ وغيرهم.

والمصارف التي تلتزم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لا تقوم بهذا النشاط إطلاقاً، فلا تتاجر في النقود، ولا تقوم بالوساطة المالية على أساس القرض، أو الدين، أو الائتمان بين المودعين والمقترضين، وإنما يقوم بتمويل المشروعات الاقتصادية والاستثمارية بأساليب تمويل شرعية تشارك في العملية الإنتاجية، وذلك مثل المضاربة الشرعية، أو المرابحة، أو المشاركة، أو الاستصناع، أو السلم، وغيرها من العقود الشرعية المسماة وغير المسماة، ما دام أنها تخضع لضوابط الشريعة الإسلامية.

وللدولة دور رئيسي في توجيه الأنشطة الاقتصادية نحو الإنتاج النافع وفقاً للأولوية (الضروريات ـ الحاجيات ـ التحسينات) يجب عليها أن تقوم به، وبما يراعي مصلحة المجتمع.

وهذا يُفضل أن يكون على المدى البعيد تفادياً للصدمات التي تعصف باقتصاديات البلدان وقت الأزمات الاقتصادية.

أما في وقت الأزمة فإنه يجب على الدولة أن تقوم بالدعم السخي للقطاعات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج الضروريات والحاجيات التي لا غنى لجميع أفراد المجتمع عنها، ويجب أن يكون هذا الدعم خالياً من المخالفات الشرعية، كأن يكون الدعم إما بأساليب التوظيف الشرعي، أو بالقرض الحسن الذي لا يخضع لنظام الفائدة (الربا)، حتى تسهل لهذه المشروعات النهوض والقيام بواجبها الاقتصادي وقت الأزمة.

وعلى الدولة أن توقف الإنفاق العام أو تخفف منه بقدر المستطاع للقطاعات الإنتاجية التي لا تلتزم بالأولوية في الإنتاج، على الأقل في وقت الأزمة الاقتصادية، وأيضاً حتى يتم تدعيم جانب الميزانية العامة للدولة التي حصل لها الاختلال الكبير، والإنفاق أيضاً على القطاعات المهمة في هذه الأزمة مثل القطاع الصحي.

وعلى سبيل المثال من أهم القطاعات التي يتجه نحوها الإنتاج هو القطاع الزراعي، وهذه الجائحة التي ضربت العالم، وألحقت به خسائر فادحة باقتصاداتها، قد أظهرت لنا ضرورة الاهتمام بقطاع الزراعة، وذلك لتوفير الغذاء للشعوب، والاهتمام بالإنتاج الزراعي يعالج انقطاع سلاسل الإمداد التي عانت منها الدول التي تعتمد على استيراد احتياجاتها الاقتصادية، ويشير الدكتور نادر نور الدين أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، أن بعض الدول العربية التي تعتمد على الاستيراد في تغطية متطلبات شعوبها، حيث اضطرت إلى إرسال طائراتها إلى عدد من الدول الشهيرة بإنتاج الخضروات والفواكه والمحاصيل الزراعية لتلبية

احتياجات مواطنيها[1] ، فعلى الدولة أن توجه الاستثمار بأدواتها الخاصة نحو الإنتاج الزراعي، وذلك بتقديم كافة التسهيلات والدعم للمزارعين، والزراعة، وإنتاج الغذاء، وهو من أولى الأولويات في الأوضاع العادية، وهو في الأزمات الاقتصادية أولى وأهم.

ولا أغفل بقية القطاعات الإنتاجية سواء صناعية أو تجارية أو زراعية، فكل دولة حسب احتياجها وحسب النقص الذي فيها، فالتوجه إلى هذه القطاعات بشكل عام أو حسب الاحتياج للقطاع نفسه مما يخفف من تبعات آثار الجائحة الاقتصادية.

وعندما نتكلم عن دور الدولة في هذا المقام، فإن الشريعة الإسلامية قد أتاحت لولي الأمر التدخل في النشاط الاقتصادي بما يحقق المصلحة العامة للأمة، وتجب طاعته والامتثال لأمره لما في ذلك من تحقيق المصالح العامة، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ النساء: ٥٩، وحيث أنه لا يوجد خلاف بين فقهاء الإسلام عامة والباحثين في الاقتصاد الإسلامي خاصة، حول مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، سواء كان مراقبة أو مباشرة لذلك النظام، ولا خلاف أيضا بين المسلمين أن أولي الأمر هم أصحاب السلطة التشريعية في المجتمع الإسلامي، ولهم الحق في التدخل في النشاط الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ذلك بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع، وانطلاقا أيضاً من مبدأ السياسة الشرعية التي هي تدخل ولي الأمر فيما ليس فيه نص شرعي لتحقيق مصلحة للناس، وفي وقت الجوائح والأزمات يتطلب تدخل الدولة أكثر من الأوقات العادية التي لا يطرأ على النشاط الاقتصادي شيء يؤدي إلى الخلل فيه.

ويبقى التدخل الذي تكلمنا عنه مضبوطاً بضوابط الشريعة الإسلامية، حيث لا يجوز لولي الأمر أن يتدخل في النشاط الاقتصادي لتوجيه الاقتصاد نحو شيء من المحرمات، وأما بالنسبة للتصرفات والأعمال المباحة في الشريعة، كإحياء الأرض، واستخراج المعادن، والتجارة، وغيرها من ألوان النشاط الاقتصادي، فلولي الأمر أن يتدخل فيمنع القيام من تلك

(١) استطلاع، «كيف تتعافى الدول العربية من الآثار الاقتصادية». مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع٤٧٨، (محرم ١٤٤٢ – سبتمبر ٢٠٢٠م): ٥٣.

التصرفات أو يأمر بالقيام بها[١].

٢– تشجيع ودعم الإنفاق الاستهلاكي للفئات ذات الميل الحدي العالي للاستهلاك: ذكرت سابقاً أن الأزمة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا قد خلفت الكثير من الفقراء والعاطلين عن العمل في العالم بسبب تعطل أعمالهم وأنشطتهم الاقتصادية، وهذه الفئات ذات ميل حدي عالي للاستهلاك، وبعدم إنفاقهم على أنفسهم وعائلاتهم، يضعف الطلب على السلع، مما يؤدي إلى المساهمة في كساد السلع في الأسواق، والذي بدوره يضعف الإنتاج، ويسبب في هبوط الناتج المحلي الإجمالي، فيؤدي إلى اختلال اقتصادي كبير، فعلى الدولة أن تشجع على دعم هذه الفئات، بل تقوم بواجبها نحوهم، من توفير العمل للعاطلين بقدر المستطاع أو التشجيع عليه، أو المساهمة في توفير البيئة المناسبة لذلك، والإنفاق على الفقراء من أموال الزكاة والمعونات التي تشرف على صرفها الدولة.

والنظام الاقتصادي الإسلامي قدم نظاماً متكاملاً للتكافل الاجتماعي، وتخفيف المعاناة عن المتضررين من الجوائح والأزمات، يقول الدكتور نصر فريد واصل عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف: (من عظمة الإسلام في رعاية وكفالة الفقراء، أنه لا يتركهم يواجهون متاعب الحياة لوحدهم، بل يوفر الموارد اللازمة ليعيشوا حياة كريمة، ولذلك يتعدد ويتنوع العطاء الإسلامي للفقير أو العاطل عن العمل، من زكوات متنوعة تكفي لسد حاجة فقراء كل مجتمع ويفيض منها، ووقف خيري لصالح الفقراء، والمرضى، وطلاب العلم، وإقامة المنافع الخدمية كالمستشفيات وغيرها، وصدقات تطوعية، ورعاية بيت مال المسلمين ممثلاً الآن فيما هو واجب على الحكومات تجاه أصحاب الحاجات فيها)[٢].

فذلك العطاء يؤكد لنا عظمة الشريعة الإسلامية، وعظمة الاقتصاد الإسلامي، الذي يساهم في إيجاد حلول اقتصادية ناجعة وخاصة وقت الأزمات، ولذلك لم يربط الإسلام العطاء والإنفاق بوقت محدد، أو مناسبة معينة، أو ظرف خاص، بل جعلها مستمرة، فالزكاة طوال العام، ووقتها يختلف من شخص إلى آخر، والصدقات التطوعية ليس لها وقت محدد،

(١) محمد باقر الصدر، «اقتصادنا». (د.ط، بيروت: دار الفكر للنشر،١٩٦٨م)، ٢٦٣.

(٢) بسيوني الحلواني، «ماذا قدم الإسلام لكفالة الفقراء ودفعهم للعمل والإنتاج» مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع٤٧٩، . القاهرة (صفر ١٤٤٢م– أكتوبر ٢٠٢٠م): ١١٥.

والمسلم يخرجها وقت حاجة الناس إليها، والنبي صلى الله عليه وسلم قد حث على هذا فقال: (**المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة**)(١).

فمن الظلم أن يرى الإنسان أخاه وهو في حالة فقر، أو جوع، أو بطالة، ولا يعينه، ويقول علي ابن أبي طالب رضي الله عنه: (**إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا وعروا إلا بما يضيّع أغنياؤهم، ألا وأن الله يحاسبهم حساباً شديداً، ويعذبهم عذاباً أليماً**)(٢).

فهذا توجيه الإسلام بالإنفاق، والبذل، والعطاء في الأوقات الطبيعية، أما في وقت الأزمات الاقتصادية، وزمن الأوبئة التي يتعطل العمل بسببها، ويضيق على الناس الرزق، يجب أن يتضاعف العطاء، ويتواصل، حتى تستقر أحوال الفقراء، وهؤلاء الذين توقفت أعمالهم، وتعطلوا عنها.

فيتوجب على الدولة في ظل جائحة كورونا، أن ترعى الفئات الفقيرة التي تأثرت بتداعيات هذا الوباء، وعليها كذلك ممثلة في بيت المال، أن تنفق على من تقطعت أرزاقهم، فالإسلام يرعى العجوز، والمرأة التي لا عائل لها، سواء بالإنفاق، أو بتوفير العمل الذي يناسب فطرتها وحشمتها، وذلك حتى لا تمتهن أعمالاً غير شريفة، والإسلام من عظمته، لا يفرق بين المسلم والذمي في الرعاية والتكافل، فقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾ التوبة: ٦٠، (قال: **هم زمنى أهل الكتاب**)(٣)، ومن حديث جابر بن زيد، قال: سئل عن الصدقة في من توضع؟ فقال: **في**

(١) أخرجه: البخاري، «صحيح البخاري»، ٣: ١٢٨، رقم ٢٤٤٢؛ مسلم، «صحيح مسلم»،٤: ١٩٩٦، رقم ٢٥٨٠.

(٢) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، «المعجم الأوسط». تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. (د.ط، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ)، ٤: ٤٨، رقم ٣٥٧٩.

(٣) أخرجه عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة، «الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار». تحقيق كمال يوسف الحوت. (ط١، الرياض: مكتبة الرشيد،١٤٠٩هـ)،٢: ٤٠١، رقم =

أهل المسكنة من المسلمين، وأهل ذمتهم، وقال: وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، (يقسم في أهل الذمة من الصدقة والخمس)[١] وإن كان في هذه الآثار ضعف، إلا أنه قد يعمل بها ليبين سماحة الإسلام وعدله في مساكين أهل الكتاب، الذين يعيشون في الدولة الإسلامية.

ففي الإسلام نظام تكافلي متكامل، يرعى فئات الفقراء، والعاطلين عن العمل، ويحث على الإنفاق عليهم، والمساهمة في إيجاد العمل لهم، حتى لا يصبحوا عالة على المجتمع، بل إن التشريع الإسلامي يعمل على تحقيق مبدأ إغناء الفقراء، والمهمشين، وتحويلهم إلى عناصر منتجة.

وأعظم نظام تكافل في الإسلام هو نظام الزكاة الذي له مقاصد اقتصادية عظيمة، فهي ليست معينة للفقراء فقط لسد حاجتهم وفقرهم، بل هي معالجة أيضاً للبطالة، فالأغنياء يخافون من أن تأكل الزكاة أموالهم، فيقومون باستثمارها، فيشغلون اليد العاملة، فيكون مساهما في التغلب على البطالة، (فإن الغني إذا وظف أمواله في باب التجارة والمضاربة، فإنه بذلك يكون قد سلك بأمواله طريق النماء والتربح، وكان أثره على البطالة إيجابياً، حيث لابد للمشروعات التجارية من عمالة ترعاها ويقوم بمصالحها، كما أن التجارة تحدث من الرواج والتداول في الاقتصاد ما يعزز حركة الأموال ويبعث على الأعمال، لكن في المقابل فإن بقاء الأموال في منطقة المتاجرة والمضاربة، قد يحفز التضخم في معدلات أسعارها، ولذلك رخص الشرع الحكيم للتاجر أن يضارب زمناً طويلاً، حتى إذا حال الحول على تجارته فقد وجبت فيها الزكاة، وفي ذلك إيعاز للتاجر بأن يطور سياساته التسويقية، وذلك بأن يخفض من أسعار بضاعته من أجل تصريفها، أو أن يجود منافعها ليجلب الطلب عليها، فإن لم يفعل لا هذا ولا ذاك، فإن الزكاة تأتي لتأخذ من هذا السلوك حقاً لصالح المتضررين منه الاقتصاد، وبالجملة فإن

=

١٠٤٠٦، سنده ضعيف لضعف عمر بن نافع وجهالة أبي بكر العَبْسي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، «الدر المنثور في التفسير بالمأثور » (د.ط، بيروت: دار الفكر،١٩٩٣م)، ٤: ٢٢١، ٢٢٢ . وعزاه للمصنِّف وابن أبي حاتم وابن أبي شيبة، وقد أخرجه: ابن أبي شيبة، «المصنف»، ٣:١٧٨.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة، «المصنف»،٢: ٤٠٢، رقم ١٠٤٠٩.

توظيف الأموال في مجال التجارة هو خير وأحق من اكتنازها نقداً معطلاً)[١].

فالزكاة عظيمة، وتشريعها عظيم، فإن بقي المال بدون استثمار أُخرجت منه الزكاة للفقراء، وإن دفعت صاحب المال للاستثمار كان عوناً للعاطلين بتوفير العمل لهم، ويتطلب عليه إخراج زكاة عروض تجارته.

ومن مميزات الزكاة، أنها تصنع مصدراً مالياً جديداً لتمويل فئات العجز في الاقتصاد من خارج موازنة الدولة، وهذا المصدر المالي الجديد يصنع من داخل الاقتصاد نفسه وليس من خارجه، وهكذا فإن عبقرية الزكاة تكمن في قدرتها الفائقة على إعادة بناء الاقتصاد وتنميته مهما كانت طبيعة الاقتصاد وظروفه، حتى ولوكان اقتصاداً مغلقاً بسبب حصار أو مقاطعة اقتصادية أو لأي سبب آخر[٢]، وحتى لو كانت أزمة اقتصادية كما هو الحاصل الآن بسبب جائحة كورونا.

وفي ظل تطرف عولمة الاقتصاد الرأسمالي، تنبهت بعض الدول الفقيرة مؤخراً لأهمية مورد الزكاة كمورد استراتيجي مرن ومستدام وداخلي، حيث تبين لها أن الزكاة أداة اقتصادية فعالة، لأنها تحمل عن كاهل الدولة أعباء الإنفاق على طبقة الفقراء العاجزين، فباتت تلك الدول تسعى نحو تنظيم وتقنين الزكاة بكل ما أوتيت من قوة إدارية وأدوات تشريعية، وخير مثال على ذلك تجربة الزكاة في السودان[٣].

فالزكاة أداة عظيمة نافعة وفعالة في تغطية شريحة كبيرة من الفقراء والمحتاجين، وخاصة عند البذل لهم والإنفاق عليهم منها في وقت الأزمات والكوارث، فعلى الحكومات الإسلامية الاهتمام بهذا الجانب، وتنظيمه، وتقنينه، ليساهم في تغطية جزء كبير من المحتاجين والفقراء والمعوزين.

إضافة إلى أن الزكاة تحارب الفقر والبطالة، فهي تزيد من الناتج المحلي الإجمالي،

(١) رياض الخليفي وآخرون، «كتاب شهادة محاسبة الزكاة». (ط.٤، الكويت: جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، أغسطس ٢٠٢٠م)، ١٣٥.

(٢) الخليفي، واخرون، «شهادة محاسبة الزكاة»،١٣٦.

(٣) محمد البشير عبد القادر، «نظام الحكم في السودان». (ط٢، السودان: إصدار ديوان الزكاة، سلسلة إصدارات الزكاة رقم (١٤)، ٢٠١٣م)، م:٢.

وتحارب الركود، والتضخم، وذلك من خلال تدفق الأموال نحو الاستثمار، لخوف أصحابها من أن تأكلها الزكاة، أو بإعطاء الفقير منها، لينعكس على سلوكياته الاقتصادية، فهو إما يذهب بها إلى الإنتاج فيصبح منتجاً في ذاته، أو سيشتري من الوسطاء التجاريين فيزداد الطلب، وفي كلا الحالتين فهو يزيد من الناتج المحلي الإجمالي.

وإضافة إلى ذلك فالزكاة تساهم في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، فلو حصرت الدولة جميع المؤسسات الاستثمارية، من بنوك، وقطاعات استثمار، وتأمين واتصالات، وغيرها من الشركات، واقتصرت فقط على النقدية، والأرصدة في البنوك، فإنها ستخرج بأموال طائلة تساهم في سد الموازنة العامة للدولة، وفي دراسة أجراها الدكتور رياض الخليفي على الشركات والمصارف في دولة الكويت خلص إلى مجموعة من التوصيات، أذكرها هنا كونها خطوات يقترحها الباحث أيضاً للمساهمة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية الحالية وهي كما يلي:[١]

أ– ضرورة استعجال إقرار قانون جديد يلزم بحوكمة الزكاة في مختلف الشركات المساهمة في كل من القطاعين الحكومي والأهلي، وذلك من أجل رفع كفاءة مساهمة الزكاة في تخفيف حدة العجز السنوي بالموازنة العامة للدولة.

ب– اشتمال قانون الزكاة بتكليف جميع الشركات المساهمة في دولة الكويت، سواء كانت مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية أو غير مدرجة، وذلك من أجل تعزيز مساهمتها في سد جزء غير قليل من العجز المتزايد في الميزانية العامة للدولة.

والباحث يرجو من جميع البلدان الإسلامية أن تهتم اهتماما بالغاً بفريضة الزكاة، وذلك بعمل هيئات، أو مؤسسات، أو وزارات متخصصة، في الزكاة، لتقوم بجميع واجباتها نحوها، فالزكاة معونة للفقراء، ومكافحة للبطالة، وتزيد في الاستهلاك، وتساهم في الإنتاج، وتدعم الاستثمار، ولو في المشاريع الصغيرة أو متناهية الصغر، وتحدث تنمية اقتصادية تساهم في مواجهة الكوارث والأزمات الاقتصادية.

وكذلك الحث على تعجيل إخراج الزكاة قبل حلول الحول على نصابها، ففي ظل ما يعانيه المجتمع وقت الجائحة من ضيق العيش وسوء الحالة الاقتصادية، وتأثير الفيروس على

(١) عبد القادر، «نظام الحكم في السودان»،١٤٧.

الاقتصاد العالمي، وفرض حظر التجوال، وإيقاف الأشغال والأعمال إلا الضرورية، كالخدمات الصحية، أو الخدمات التي تتعلق بالطعام والشراب، أصاب كثيرا من الناس الفاقة والحاجة، خاصة الذين يعملون في القطاع الخاص أو القطاع الأهلي، فيتضررون بذلك ويقل دخلهم أو ينعدم، مما دعا الكثير إلى التفكير في تعجيل إخراج زكاة المال لهم في هذه الظروف الصعبة، وهذا الحكم قد تناوله الفقهاء، ومع أن مسألة تعجيل الزكاة اختلف فيها العلماء إلا أن الجمهور يرون جواز التعجيل عند الضرورة في ذلك(١)، ولأن العباس ـ رضي الله عنه ـ سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له في ذلك(٢)، بشرط أن يكون النصاب موجوداً، أما عند عدم وجود النصاب فلا يجوز بغير خلاف، وذلك لأن النصاب سبب وجود الزكاة، والحول شرطها(٣)، والحالة الاقتصادية التي وصل إليها الناس تحتم على ولاة أمور المسلمين الحث على تعجيل الزكاة، والقيام بمعالجة هذا الوضع.

وبذلك فإن الدعم والتشجيع للإنفاق الاستهلاكي للفئات ذات الميل الحدي العالي للاستهلاك يساهم في معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية التي ذكرها الباحث سابقا مثل التضخم والركود والكساد الاقتصادي، وعجز الموازنة العامة للدولة كما أشير إلى ذلك سابقاً.

٣- التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية والإسلامية: وانطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ المائدة: ٢، فيجب أن تجتمع البلدان العربية والإسلامية ليتم التعاون في الجانب الاقتصادي خاصة في أوقات الأزمات

(١) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير». (د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت)،١: ٧١٧؛ موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، «المغني ».(د.ط، القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م)،٤: ٨٠؛ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الشهير بابن رشد الحفيد (ت. ٥٩٥هـ)، «بداية المجتهد ونهاية المقتصد». (د.ط، دار الحديث، القاهرة: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م)، ١: ٢٦٦.

(٢) أخرجه الترمذي، «سنن الترمذي»، ٣: ٥٤؛ وصححه محمد ناصر الدين الألباني، «صحيح وضعيف سنن الترمذي». (د.ط، الإسكندرية: مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة، د.ت) ٥: ١٧٢، رقم ١٣٠٨.

(٣) عبدالله الطيار، عبد الله المطلق، محمد الموسى، «الفقه الميسر». (ط١، الرياض: مدار الوطن للنشر، ١٤٣٢-٢٠١١م)، ٢: ١٠٠.

الاقتصادية، فالعالم اليوم يعيش على التكتلات السياسية والاقتصادية، فبسبب رابط الدين بين هذه البلدان، يجب عليها كغيرها أن تجتمع وترتبط ارتباطاً وثيقاً في جميع الجوانب التي تكون فيها مصالحهم مجتمعة بتعاونهم، ومن أهم الأمور التي يجب تعاونهم فيها، هو الجانب الاقتصادي خاصة في وقت الأزمة الاقتصادية الراهنة، وذلك للتخفيف من أعباء الأزمة، ويكون هذا التعاون من خلال إنشاء صناديق للحماية ضد أية متغيرات اقتصادية، وهذا التعاون مهم جداً وتفرضه التغيرات الاقتصادية الطارئة، وهذا يكون نافعا اقتصادياً في الظروف العادية، فإذا حلت الأزمات فالنفع لهذه الصناديق سيكون أكثر.

ومن التعاون أيضا إمهال المعسر من البلدان التي تتحمل عبئا كبيراً من الديون، والشريعة الإسلامية تحث على إمهال المعسر من الناس، وينطبق على الدولة أيضاً إذا كانت معسرة، قال تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: ٢٨٠، فإمهال الدول المعسرة مما تحث عليه الشريعة الإسلامية، وهذا من باب التعاون الاقتصادي الذي يسعى إليه الاقتصاد الإسلامي، وهذا الحل يكون مناسباً جدا للخلل الاقتصادي الذي أشار إليه الباحث سابقاً وهو زيادة المديونية لدى أكثر دول العالم.

ويقترح أحد المتخصصين في الاقتصاد أن يوضع برنامج جديد للتكامل أو التعاون الاقتصادي بين الدول، مشدداً على أن هذا التعاون يفرض نفسه الآن، وهو يتطلب خلق بنية مناسبة للتعاون الاقتصادي بين الدول زراعياً وصناعياً وتجارياً، وهذا يتطلب هيكلة المنظومة الصناعية، وتقديم حوافز استثمارية، كما يتطلب التعاون إصلاحا للسياسات الضريبية، وهيكلة للنظم الجمركية ووضع قوانين محفزة للمستثمرين(١).

٤– ترشيد الإنفاق والاستهلاك: ترشيد الإنفاق والاستهلاك منهج إسلامي أصيل، فالإسلام يحث على المحافظة على المال، والعمل على تنميته، والحث على ترشيد استهلاكه، ومن المفاهيم العامة التي توجهنا بها عقيدتنا الإسلامية، أن المال مال الله، وأن يد العبد فيه يد أمانة، وحرية التصرف فيه ليست حرية مطلقة، بل يجب على العبد ألا يصرفه إلا فيما هو نافع وحلال، وألا يسرف في إنفاقه، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟

(١) الطيار، المطلق، الموسى، «الفقه الميسر»،٥٥.

وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ الفرقان: ٦٧، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ الإسراء: ٢٩، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: **(رحم الله امرءاً اكتسب طيباً، وأنفق قصداً، وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته)** (١)، وعدم ترشيد الاستهلاك يضر بالفرد المبذر، وكذلك يضر الدولة المبذرة التي لا تقوم بترشيد الاستهلاك والإنفاق، ولذلك تفادياً للأزمة فلا بد من الترشيد في الإنفاق والاستهلاك وعدم السفه في الاستهلاك والترف فيه، والترف هو الإنفاق بخلاف الضوابط الشرعية، مما يترتب عليه الإضرار بالمال وبالتالي اقتصاد الدولة(٢).

وأكثر ما يضر اقتصاد الدول هو التبذير، وزيادة الإنفاق على الترفيات، وعدم ترشيد الاستهلاك، وقد قامت بعض البلدان بهذه الإجراءات الترشيدية، تفادياً لهذه الأزمة، كما فعلت المملكة العربية السعودية في هذا، وهو إجراء صحيح اقتصادياً، وقد قال وزير المالية السعودي في صدد حديثه عن التقشف الاقتصادي الذي انتهجته المملكة: (الإجراءات التي تم اتخاذها اليوم (يقصد الإجراءات التقشفية) وإن كان فيها ألم، إلا أنها ضرورية للمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي من منظور شامل، وعلى المدى المتوسط والطويل، وتجاوز أزمة كورونا غير المسبوقة، وتداعياتها المالية والاقتصادية بأقل الأضرار) (٣).

وهذه الإجراءات التقشفية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية، إجراءات نافعة للاقتصاد والمحافظة عليه، على الأقل وقت الأزمة الاقتصادية حتى تنفرج الأزمة.

---

(١) أخرجه عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، «جمع الجوامع المعروف بـ: الجامع الكبير». تحقيق مختار إبراهيم الهائج، عبد الحميد محمد ندا، حسن عيسى عبد الظاهر. (ط٢، القاهرة: الأزهر الشريف،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، ٥: ٣٩؛ وذكره صاحب التنوير، محمد بن إسماعيل الحسني الصنعاني، «التنوير شرح الجامع الصغير». (ط١، الرياض: مكتبة دار السلام،١٤٣٢-٢٠١١م)، ٦:٢٣٧، رقم ٤٤٠٦؛ الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، «ضعيف الجامع الصغير». (د.ط، بيروت: المكتب الإسلامي، د.ت)، رقم ٣١٠٤.

(٢) عبد القادر، «نظام الحكم في السودان»،٥٦.

(٣) مقال، «الإجراءات التي تم اتخاذها اليوم وإن كان فيها ألم إلا أنها ضرورية وستكون مفيدة للمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي». (قناة الإخبارية نت، الرياض: ٢٠٢٠/٥/١١م). الرابط: https://www.alekhbariya.net/ar/ node/39070

٥– دعم الميزانية العامة للدولة: ذكرت سابقاً أن من الاختلالات الاقتصادية العجز الكبير الذي حصل في ميزانية الدولة، بسبب تعطل الأنشطة الاقتصادية التي أحدثتها الجائحة، ولذلك فإن هذا العجز وهذا الخلل يؤدي إلى مشاكل اقتصادية كبيرة، ومن المعروف أن الموازنة العامة تلعب أدوارا مهمة، في المجال الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والأمني في المجتمع، وتعتبر الموازنة بمثابة خطة مالية للدولة ترمي إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمع معين(١)، وبالعكس، فإن العجز الكبير فيها، سيؤدي إلى عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، مما يضطر الدولة إلى تمويل هذا العجز بالعجز، أو تمويله بالاقتراض الخارجي، فيزيد التضخم، ويزيد الدين العام، ويختل الميزان التجاري، ولذلك على الحكومة أن تسارع في سد العجز، وكثير من الحكومات قد تسارع إلى سد هذا العجز بما هو مشروع وغير مشروع.

وفي وقت الأزمات الاقتصادية، يزيد مستوى العجز في الموازنة أكثر من الأوقات الطبيعية، بسبب توجه الدعم من الميزانية لبعض القطاعات، وهذا ما يجب على الدولة أن تقوم به من تقديم المعونات للقطاعات التي تضررت بالأزمة الاقتصادية، وكذلك للشرائح المتضررة بذلك.

وما يمكن الإشارة إليه أيضا أن المساهمة في سد عجز موازنة الدولة هو أيضا مساهمة في معالجة خلل العجز في ميزان المدفوعات، فدعم ميزان المدفوعات يمكن أن يكون من ميزانية الدولة، حيث والميزانية فيها كل مالية الدولة.

وسأتكلم عن مصدرين مهمين من مصادر الأموال يمكن للدولة أن تستفيد منها وتوظفها في سد عجز الموازنة العامة القائم بسبب التكاليف الباهظة على المرض، وتوقف عجلة الاقتصاد، وتوقف حركة التجارة العالمية، وهذان المصدران هما:

أولاً: الضرائب: أتاحت الشريعة الإسلامية للحاكم في وقت الضرورة، أن يفرض ضريبة على الأغنياء، وذلك لسد هذا العجز، ولتغطية هذه الحاجة، مع أنها أموالهم، ولا يجوز لأحد الاعتداء عليها، إلا أنها في وقت الضرورة واجبة عليهم، كما يجب على الإمام أخذ

(١) عبد الله أحمد بجاش، ميسون مجيد الناصر، «دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة». مجلة جامعة جيهان، ع٢، (ابريل، ٢٠١٨) :٥٨٣.

الأموال منهم، وبذلها للفقراء في وقت الجوع والحاجة.

ولها أدلة كثيرة من القرآن، والسنة، وأقوال الصحابة، والفقهاء السابقين، والعلماء والمعاصرين، الذين يرون جواز أخذ الضريبة من أهل الثراء والتجارات عند الحاجة إليها، من ذلك قول الله عز وجل: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ البقرة: ١٧، قال القرطبي: (استدل بها من قال أن في المال حقاً سوى الزكاة، وبها كمال البر)[١]، وقال الطبري: (أن هذا شيء واجب في المال حق على صاحب المال أن يفعله سوى الذي عليه الزكاة)[٢]، وقال الشوكاني: ({وآتى} فيها دليل على أن الإيتاء المتقدم هو صدقة التطوع لا صدقة الفريضة)[٣]، فأقوال المفسرين السالفة الذكر، واضحة الدلالة على أن في مال المسلم حقوقا تتعلق بماله غير الزكاة، وفيها ما قد يلحق به كواجب جماعي في الذود عن حمى دينه ووطنه.

والآيات القرآنية في كتاب الله كثيرة تحث على الإنفاق والصدقات على مستحقيها، وتحث على التعاون على البر والتقوى، وهذا في الأوقات العادية، وفي وقت الحاجة والجائحة والأزمة، وفي كل حين.

وما فرض الضرائب من قبل الدولة على التجار والأغنياء وأصحاب الأموال، للتعاون مع الدولة، لتقوم بشؤون أفراد الأمة، إلا من هذا القبيل، والله أعلم.

وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (في المال حق سوى الزكاة)[٤]، وقال الإمام

---

(١) محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، «الجامع لأحكام القرآن». (ط٢، القاهرة: دار الشعب، د.ت)، ٢: ٢٤٧.

(٢) محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، «جامع البيان عن تأويل آي القرآن». (د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ)، ٢٢: ٩٦.

(٣) الشوكاني، «فتح القدير»،١: ١٧٨.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة، «المصنف»، ٣: ١٥٦؛ القاسم بن سلام بن عبد الله، «الأموال». تحقيق خليل محمد هراس. (د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت)،١: ٤٤٥.

القرطبي: (واتفق العلماء، على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة، فإنه يجب صرف المال إليها، قال مالك: يجب على الناس فداء أسراهم وإن استغرق هذا أموالهم وهذا إجماع)[١]، وهذا واضح الدلالة على ضرورة حفظ مصالح المسلمين ودولتهم بكل ما أوتي المسلم من قوة، وفرضها بشكل راتب كلما ألمت حاجة تحفظ للدولة هيبتها، ويرعى مصالح المسلمين.

وقال الإمام الجويني: (لابد من توظيف أموال يراها الإمام قائمة بالمؤن الراتبة، أو مداينة لها، وإذا وظف الإمام على الغلات، والثمرات، وضروب الزوائد والفوائد من الجهات يسيراً من كثير، سهل احتماله، ووقى به أهل الإسلام وماله، واستظهر رجاله وانتظمت قواعد الملك وأحواله)[٢]، وقول الجويني هذا واضح الدلالة في جواز فرض الضرائب.

وذكر الإمام الغزالي كلاماً طويلاً في هذا، وخلاصته، أنه إذا خلت أيدي الجند من الأموال، ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر، ولو تفرق العسكر واشتغلوا بالكسب لخيف دخول الكفار بلاد المسلمين، أو خيف ثوران الفتنة من أهل العرامة في بلاد الإسلام، فيجوز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند)[٣].

أما العلماء المعاصرون فالكثير يرون جواز فرض الضرائب عند الحاجة والضرورة، فيرى الشيخ محمود شلتوت أن الزكاة عبادة مالية، وليست ضريبة، لأن الزكاة حكم من الله عز وجل، والضريبة من وضع الحاكم عند الحاجة، وعليه فيجب إخراج الضرائب، وإن كان الناس يحسون بشيء من الإرهاق من بعض ما يفرض عليهم من الضرائب[٤].

ويرى الدكتور محمد أبو زهرة جواز فرض ضرائب بجواز الزكاة، مستنداً إلى الأسانيد

(١) القرطبي، «الجامع لأحكام القرآن»،٢: ٢٤٢.

(٢) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، «غياث الأمم في التياث الظلم». (ط٢، مكة المكرمة: مكتبة إمام الحرمين، ١٤٠١هـ)،٢٠٨.

(٣) محمد محمد الغزالي، «المستصفى علم الأصول». (ط.١، بيروت. دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م)، ١: ١٧٧ وذكر في الإبهاج نصا مشابها له يجيز أن يوظف الإمام مقدار كفاية الجند، وأشار إلى أنه إلى أنه إذا تعارض ضرران دفع أشدهما؛ علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، «الإبهاج». (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩٥م)،٣: ٨٢.

(٤) غازي عناية، «المالية العامة والنظام المالي الإسلامي». (ط١،بيروت: دار الجيل،١٩٩٠م)،٤١٩، ٤٢٢.

الفقهية والشرعية، وإلى ما قرره المذهب المالكي في الاستناد إلى المصالح المرسلة في التوظيف على الأغنياء إذا خلا بيت المال، وارتفعت حاجات الجند، أو ليس ما يكفيهم، أو جعل حصة الأغنياء فيها أكثر نسبة من حصة غيرهم، وما زالت المصلحة توجب ذلك، وما دام الأمر قائماً والعدل والقسطاس، واستدل أيضاً إلى إجماع العلماء على جواز فرض الضرائب عند الحاجة الشديدة للمال، وخلو بيت المال، وبهذا يتبين جواز فرض ضرائب غير الزكاة(١).

وقد ذكر ذلك ابن حزم رحمه الله فقال: (وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين ما يقوم بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يسكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة) وبرهان ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ الإسراء: ٢٦، وقال تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ النساء: ٣٦(٢).

وأخيراً فإن جواز فرض الضرائب عند الحاجة الماسة قد أجازها الحنفية والمالكية والشافعية، ومن تبعهم من الفقهاء السابقين واللاحقين، وكثير من المعاصرين ذهبوا إلى جواز ذلك(٣)، وأما من المعاصرين الذين يمكن الأنس والاطمئنان إلى فتواهم في جواز ذلك عند الحاجة هو مجموعة البحوث الإسلامية(٤)، وفتوى دار الإفتاء المصرية(١)، وفتوى علماء

(١) عناية، «المالية العامة النظام المالي الإسلامي»، ٤٢٢، ٤١٩.

(٢) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، «المحلى بالآثار». (د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٤٨٧هـ)، ٦: ٢٢٧، ٢٢٤.

(٣) انظر في ذلك: مصطفى محمود زكي، «الضريبة في ميزان التشريع الإسلامي». (منشور على شبكة الألوكة، تاريخ اخذ المادة (٢٠١٦/١٠/٦م)، alukah.net/library/0/1C ؛ عبدالمجيد الصلاحين، «التهرب الضريبي وأحكامها الفقهية». مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، ع٩(ربيع أول ١٤٣٣هـ-فبراير ٢٠١٢م).١٨٧-٢٢٦؛ ماهر معروف النداف، رائد الكردي، مجدي عنتي، «حكم فرض الضرائب والتهرب منها في الفقه الإسلامي». مجلة الدراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد٤٤، ملحق١، (٢٠١٧م)، ٩٣-١٠٩.

(٤) مجمع البحوث الإسلامية، «المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية»، (ط.٤.مصر: مطابع مؤسسة أخبار =

المسلمين في المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بجواز فرض الضرائب لسد النقص في موارد الدولة[٢]، وغيرهم.

وهذا عرض مختصر عن طائفة من أقوال أهل العلم في جواز أخذ الحاكم الضرائب من الناس عند الحاجة والضرورة، ومن أهم الضرورات عند حصول الجوائح الاقتصادية والأزمات مثل جائحة كورونا التي كان لها تأثيرات اقتصادية واضحة وكبيرة على الاقتصاد.

ولذلك وضع العلماء شروطاً لابد من توافرها حتى يصح القول بمشروعية هذه الضرائب، **ومن هذه الشروط**[٣]:

أ. أن تكون هذه الضرائب أمراً استثنائياً تدعو إليه المصلحة العامة للمجتمع، وتدبيراً مؤقتاً حسبما تدعو إليه الضرورة التي تقدر بقدرها وينتهي ويزول بزوال العلة والحاجة.

ب. أن يكون الحاكم الذي يفرض هذه الضرائب عادلاً، تجب طاعته ليكون في هذا ضمان لعدم الظلم والعسف، ولتحقيق العدل.

ج. ألا يكون هناك في بيت المال والخزينة العامة ما يكفي لسد هذه الحاجات، ولا ينتظر أو يرجى أن يكون شيء من ذلك، نظراً للظروف الطارئة.

د. أن يقع التصرف في جباية المال وإنفاقه على الوجه المشروع.

=

اليوم التاريخ،١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م)، قرار رقم :(٥)؛ أسامة بن سعيد القحطاني، وآخرون، «موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي». (د.ط، مصر: دار الهدى النبوي، دار الفضيلة، د.ت)،٥: ٦٠٣

(١) دار الإفتاء المصرية، «فتوى دار الإفتاء المصرية». (رقم الفتوى، تاريخ اخذ المادة: ٢٠١٥/٤/٩م)، الرابط: https://www.dar-alifta.org/ar/ViewFatwa.aspx

(٢) فتاوى، «فتاوى علماء المسلمين». (المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية، القاهرة: ١٣٨٥، ١٩٦٥)، ١٧٧.

(٣) بالتفصيل هذه الشروط والوقائع التاريخية ونصوص العلماء في: الجويني، «غياث الأمم»، ٢٧٠ وما بعده؛ إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، «الاعتصام». تحقيق سليم بن عيد الهلالي. (ط١، السعودية: دار ابن عفان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ٢: ١٢٣؛ عبد السلام العبادي «الملكية في الشريعة الإسلامية». (د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة،١٤١٨هـ)، ٢: ٢٩٤.

هـ. كما يشترط أن تكون أحكامه نافذة كما يجب، وحدوده مقامة كما يرضى، وأن تكون الوظائف في جهاز الحكم بقدر الحاجة، لا تزيد عليها.

ونظرا لما تقدم فإنه يجوز لولي أمر المسلمين في أي دولة أن يفرض الضريبة على الأغنياء والقادرين لتمويل عجز الميزانية إذا توفرت الشروط المذكورة آنفاً، وخاصة في ظل هذه الأزمة التي جعلت العجز في ميزانيات الدول أكثر من سابقه، وبصورة استثنائية غير طبيعية، حتى الدول الغنية التي لا يحصل فيها العجز إلا نادراً، فقد حصل في ظل هذه الأزمة عجز كبير في ميزانيتها.

وأضيف إلى ذلك أن على البلدان قبل أن تلجأ إلى فرض الضرائب على الأثرياء في البلد، أن تعود إلى احتياطاتها النقدية للسحب منها وتغطية هذا العجز لتمويل سداد أصل الدين، أو سداد الضمانات الحكومية الملزمة، أو سداد الالتزامات المالية التي لا تصنف كمصروفات من الميزانية، أو تمويل القطاعات الاقتصادية التي تعطلت كلياً أو جزئياً بسبب الجائحة، ودعم هذه القطاعات من واجبات الحاكم حتى يتم المحافظة على الوضع الاقتصادي، وجعله في حالة توازن دائم.

ثانياً: الأموال المجنبة في المصارف الإسلامية: ومن الأمور التي مكن للدولة استخدامها في دعم الميزانية العامة لها، استخدام الأموال المجنبة في المصارف الإسلامية لدعم الميزانية، والأموال المجنبة في المصارف الإسلامية هي الأموال التي تنشأ من كسب غير مشروع في مصارف مشروعة[١]، وهي أموال كثيرة لا يجوز للمصارف استخدامها في الاستثمار، كون مصادرها غير مشروعة، وكسبها محرم، وإن كان قد اضطر للدخول في هذه المعاملات، إلا أن الضرورة تقدر بقدرها[٢]، ولا يجوز له الاستفادة من هذه الأموال بأي وجه من الوجوه، وبذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي[٣]، وهيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك الإسلامية[١]

(١) فهود الحمود، «التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى». (ط١، الرياض: دار كنوز اشبيليا، ٢٠١١م)، ٢١١.

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، «الأشباه والنظائر». (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ ١٩٩٠م)، ١٧٢.

(٣) مجمع الفقه الاسلامي الدولي، «قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي». (ط٢. جدة: دار القلم، ١٩٩٨م)، ١: ٣، قرار رقم (١٣).

وغيرها.

ولذلك بسبب جائحة كورونا، فإن الدولة تتكبد مصاريف باهظه، بسبب صرفها على الدواء، وعلى أمراض كورونا، وبسبب توقف عجلة الاقتصاد، وتوقف التجارة العالمية، مما سبب العجز الكبير في ميزانيات الدول.

ويوجد أموال مجنبة في المصارف الإسلامية يتم صرفها في وجوه الخير كما ذكرت فتوى مجمع الفقه الإسلامي، وهيئة المحاسبة والمراجعة، فإنه يجوز للدولة أخذ هذه الأموال للتصرف فيها ودعم ميزانيتها، ودعم الدولة في تغطية هذه التكاليف وغيرها، فهي وجه من وجوه الخير، وقد نص الفقهاء رحمهم الله تعالى على أن تسلم ولي الأمر أو نائبه الأموال المحرمة ليصرفها في وجوه البر يعد مصرفا تبرأ منه الذمة(٢).

وهذه بعض الأمور التي أراد الباحث وضعها كمساهمة يرى أنها تمثل منهجا للاقتصاد الإسلامي في التخفيف من الأزمة الاقتصادية الراهنة، وبسبب جائحة كورونا، وهي تنفع في هذه الأزمة أو في غيرها من الأزمات الاقتصادية، وقد يكون هناك الكثير من الحلول الناجعة في الاقتصاد الإسلامي لعل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يقومون باستخراجها لعلهم يفيدون العالم بها.

.

=

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، «المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية». (ط١، الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع، ١٤٣٧هـ)، ١٥٨.

(٢) عبدالله عويد الرشيد، «الأموال المجنبة في البنوك الإسلامية حقيقتها وحكمها وسبل الاستفادة منها في مواجهة جائحة كورونا». مجلة الجمعية الفقهية السعودية، ع٥١، (١٤٤٢هـ-٢٠٢٠م): ٤٧٧.

الخاتمة

أولاً: أهم نتائج البحث وهي كالآتي:

١. من أهم الاختلالات الاقتصادية التي أصابت اقتصاد العالم هي الركود الاقتصادي، والانكماش، والكساد، وتراجع مستوى الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، وزيادة مستوى المديونية لدى أكثر دول العالم، وعجز ميزانيات الدول، الاختلال في ميزان المدفوعات لدى البلدان.

٢. الآثار الاقتصادية التي يرى الباحث أنها ناتجة عن الاختلالات الاقتصادية الكلية هي زيادة الفقر، والبطالة، حيث زادا بشكل كبير أثناء هذه الأزمة، حتى وصل الفقر والبطالة إلى ملايين البشر، والإفلاس والتعثر عن السداد لكثير من دول العالم، ولكثير من القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة، وتضرر أسواق المال العالمية التي تتاجر في المشتقات المالية القائمة على الربا، والغرر، والقمار، والتي لا تضيف شيئا إلى الناتج الاقتصادي المحلي.

٣. الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي وسيلة كبيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

٤. الزكاة تحارب الفقر، والبطالة، وتزيد من الناتج المحلي الإجمالي، وتحارب الركود، والتضخم، ولها مساهمات في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، وتشجع على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والذي بدوره يساعد في تنشيط القطاعات الاقتصادية المهمة.

٥. التعاون الاقتصادي المستمر بين البلدان الإسلامية، بإنشاء صناديق لمواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة أمر مهم، والإسلام يحث على التعاون بشكل عام، ومن أهمها هذه الجوانب خاصة في وقت الأوبئة والأزمات.

٦. فرض ضرائب على الأغنياء والتجار في المجتمع عند الحاجة والضرورة لتغطية عجز الموازنة العامة، واستخدام الأموال المجنبة في المصارف التي تلتزم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، من الوسائل التي تساهم في التخفيف من الأزمة.

ثانيًا: أهم التوصيات التي يراها الباحث وهي كما يلي:

١. قيام المتخصصين والباحثين في الاقتصاد، والاقتصاد الإسلامي، والمراكز العلمية، والجامعات بالمزيد من الأبحاث في هذا المجال، للخروج بنتائج ممتازة تحاول أن تخفف من الأزمة الاقتصادية، وآثارها، وكذلك الخروج بنتائج علمية جيدة لتفادي الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تأتي مستقبلاً.

٢. توجيه الدعم السخي، والقروض الحسنة، نحو الاستثمار، وإنتاج الضروريات، والحاجيات، وتقديم الأولويات التي تلامس حاجة المجتمع، وتوجيه الناس والقطاعات في التخفيف التدريجي للاستثمار في المشتقات المالية التي تخالف الشريعة الإسلامية ولا تضيف للاقتصاد شيئاً.

٣. قيام الجهات المختصة في الدولة بتقنين أحكام الزكاة، والاهتمام بها، وإنشاء مؤسسات خاصة لها تهتم بجمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، أو استثمارها إن كان منها فائض وبهذا تستطيع الدول أن تتغلب على آثار الأزمات الاقتصادية التي من أهمها الفقر والبطالة.

٤. إنشاء مراكز بحثية اقتصادية خاصة باستشراف المستقبل والعمل على توفير الحلول اللازمة والدائمة للأزمات الاقتصادية التي يمكن أن يواجهها المجتمع مستقبلاً.

٥. تخصيص الحكومات لاحتياطيات نقدية كافية لمواجهة الأزمات الاقتصادية.

المصادر والمراجع

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي، «المحلى بالآثار». (د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٤٨٧هـ).

ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني (ت.٢٤١هـ)، «مسند الإمام أحمد بن حنبل». (د.ط، بيروت: دار صادر، د.ت).

ابن رشد الحفيد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، (ت. ٥٩٥هـ)، «بداية المجتهد ونهاية المقتصد». (د.ط، دار الحديث، القاهرة: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م).

ابن سلام، القاسم بن عبد الله (ت. ٢٢٤هـ)، «الأموال». تحقيق خليل محمد هراس. (د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت).

ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي، «المحكم والمحيط الأعظم». تحقيق عبد الحميد هنداوي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م).

ابن ماجة، محمد بن يزيد، «سنن ابن ماجه». (ط١، القاهرة: دار الرسالة العلمية، ١٤٣٠-٢٠٠٩م).

الأزدي، محمد بن الحسن بن دريد، «جمهرة اللغة». (ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م).

استطلاع، «كيف تتعافى الدول العربية من الآثار الاقتصادية». مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع٤٧٨، (محرم ١٤٤٢ – سبتمبر ٢٠٢٠م)

الألباني، محمد ناصر الدين، «صحيح وضعيف سنن الترمذي». (د.ط، الإسكندرية: مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة، د.ت).

الألباني، محمد ناصر الدين، «ضعيف الجامع الصغير». (د.ط، بيروت: المكتب الإسلامي، د.ت).

بالدوين، ريتشارد، بياتريس، ماورو، يدردي، «الاقتصاد في وقت (covid - 19)». ترجمة مقدمة الكتاب للباحث/ حاتم جعفر عمر بالي (د.ط، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٢٠م).

بجاش، عبد الله أحمد، الناصر، ميسون مجيد، «دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة». مجلة جامعة جيهان، ع٢، اربيل، (أيلول ٢٠١٨).

البخاري محمد بن إسماعيل، «صحيح البخاري». (ط١، دمشق: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

البعلي، عبد الحميد، «أصول الاقتصاد الإسلامي». (ط١، السعودية: دار الراوي، ١٤٢١ – ٢٠٠٠م).

بلوافي، أحمد مهدي، «التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩) وجهة نظر إسلامية»، (د.ط، الرياض: جامعة الملك سعود، قسم التمويل بمعهد الاقتصاد الإسلامي،٢٠٢٠م)

بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، «الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار». تحقيق كمال يوسف الحوت. (ط١، الرياض: مكتبة الرشيد، ١٤٠٩هـ).

تقرير، «آفاق الاقتصاد الإقليمي- الشرق الأوسط وآسيا الوسطى». (الاصدار الحادي عشر، الكويت: صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠٢٠م).

تقرير، «النقد الدولي يوافق على طلب مصر مساعدة عاجلة ٢,٧ مليار دولار لمواجهة تداعيات كورونا». (قناة CNN بالعربية، دبي: -الإمارات العربية المتحدة، ١١مايو ٢٠٢٠م).

تقرير البنك الدولي، «التوقعات الاقتصادية العالمية خلال جائحة كورونا» ترجمة وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة. (د.ط، قطاع التجارة الخارجية، الإمارات: ادارة التحليل والمعلومات، 2020م).

تقرير، «الآثار الاقتصادية لفايروس كورونا». (تقرير غرفة تجارة وصناعة البحرين، نقلا عن منظمة التجارة العالمية والعربية، نقلا عن مؤسسة ماركت للأبحاث، مارس ٢٠٢٠م).

تقرير، «التوقعات الاقتصادية العالمية خلال جائحة كورونا من خلال تقرير البنك الدولي». (تلخيص وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة: ٢٠٢٠م).

تقرير، «دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي». (تقرير منشور في موقع بي بي سي نيوز بالعربية، (١ابريل ٢٠٢٠). الرابط:www.bbc.cim.

تقرير، «آفاق الاقتصاد العربي». (د.ط، الكويت : صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠م).

تقرير، «عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية يرتفع إلى أعلى مستوى قياسي». صحيفة الاندبندت الأمريكية، (٢٢مايو ٢٠٢٠م). الرابط: www.independent

الجوهري، إسماعيل، «الصحاح تاج اللغة». (ط٤٠، بيروت: دار العلم للملايين،١٤٠٧-١٩٨٧م).

الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، «غياث الأمم في التياث الظلم». (ط٢، مكة المكرمة: مكتبة إمام الحرمين، ١٤٠١هـ).

الحلواني، بسيوني، «ماذا قدم الإسلام لكفالة الفقراء ودفعهم للعمل والإنتاج». مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع ٤٧٩، القاهرة (صفر ١٤٤٢م- أكتوبر ٢٠٢٠م)

حماد، طارق، «المشتقات المالية». (د.ط، سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة (٥)، مصر: الدار الجامعية، ٢٠٠١م).

الحمود، فهود، «التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى». (ط١، الرياض: دار كنوز اشبيليا، ٢٠١١م).

دار الإفتاء المصرية، «فتوى دار الإفتاء المصرية». (تاريخ اخذ المادة: ٢٠١٥/٤/٩م)، الرابط: https://www.dar-alifta.org/ar/ViewFatwa.aspx

الرشيد، عبدالله عويد، «الأموال المجنبة في البنوك الإسلامية حقيقتها وحكمها وسبل الاستفادة منها في مواجهة جائحة كورونا». مجلة الجمعية الفقهية السعودية، ع٥١، (١٤٤٢هـ-٢٠٢٠م).

زكي، مصطفى محمود، «الضريبة في ميزان التشريع الإسلامي». (منشور على شبكة الألوكة، (٢٠١٦/١٠/٦م). الرابط: alukah.net/library/0/1C

السبكي، علي بن عبد الكافي بن علي، «الإبهاج». (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٩٥م).

السلطان، محمد، «كيف سيسير الاقتصاد في زمن كورونا». جريدة الاقتصاد الإلكترونية، (السبت ٩مايو٢٠٢٠م). الرابط: https://www.aleqt.com/2020/05/11/article_1825426.html

سمحان، حسين محمد، «الأحكام الشرعية لاستشراف الأزمات المالية». (المؤتمر السادس للمال الإسلامي، بيت المشورة للاستشمارات المالية، ٢٠٢٠/٢/٢٥م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، «جمع الجوامع المعروف بـ: الجامع الكبير». تحقيق مختار إبراهيم الهائج، عبد الحميد محمد ندا، حسن عيسى عبد الظاهر. (ط٢، القاهرة: الأزهر الشريف،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، «الدر المنثور في التفسير بالمأثور». (د.ط، بيروت: دار الفكر،١٩٩٣م).

السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر، «الأشباه والنظائر». (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ١٩٩٠م).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، «الاعتصام». تحقيق سليم بن عيد الهلالي. (ط١،السعودية: دار ابن عفان، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م).

شركة جدوى للاستثمار، «بيان أداء الميزانية في الربع الأول من عام ٢٠٢٠- إبريل ٢٠٢٠م».

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير». (د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت).

الصدر، محمد باقر، «اقتصادنا». (د.ط، بيروت: دار الفكر للنشر،١٩٦٨م).

الصلاحين، عبدالمجيد، «التهرب الضريبي وأحكامها الفقهية». مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، ع٩(ربيع أول ١٤٣٣هـ-فبراير٢٠١٢م).

الصنعاني، محمد بن إسماعيل الحسني، «التنوير شرح الجامع الصغير». (ط١، الرياض: مكتبة دار السلام،١٤٣٢-٢٠١١م).

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، «المعجم الأوسط». تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. (د.ط، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ).

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد، «جامع البيان عن تأويل آي القرآن». (د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ).

طلحة، الوليد أحمد، «التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية». (د.ط، الكويت: صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠م).

الطيار، عبد الله، المطلق، عبد الله، الموسى، محمد، «الفقه الميسر». (ط١، الرياض: مدار الوطن للنشر، ١٤٣٢-٢٠١١م).

العبادي، عبد السلام، «الملكية في الشريعة الإسلامية». (د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة،١٤١٨هـ).

عبدالقادر، رياض، وآخرون، «كتاب شهادة محاسبة الزكاة». (ط.٤، الكويت: جمعية

المحاسبين والمراجعين الكويتية، اغسطس ٢٠٢٠م)

عبدالقادر، محمد البشير، «نظام الحكم في السودان». (ط٢، السودان: إصدار ديوان الزكاة، سلسلة إصدارات الزكاة رقم (١٤)، ٢٠١٣م).

عبد الكريم، أنور، «الاقتصاد الإسلامي: مصطلحات ومفاهيم، ضمن كتاب السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي». تحرير: منذر قحف. (ندوة السياسة الاقتصادية في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، (١٤١١ – ١٩٩١م).

العمري، عبد الحميد، «الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٢٠». جريدة العرب الاقتصادية الدولية، (الاثنين ١٦ مارس ٢٠٢٠). الرابط: www.aleqt.com

العميد، علي عبد الرضى حمودي، «المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات». (البنك المركزي العراقي، بغداد: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، د.ت).

عناية، غازي، «المالية العامة والنظام المالي الإسلامي». (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٠م).

عوض، طالب محمد، «مدخل إلى الاقتصاد الكلي». (د.ط، عمان: معهد الدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٤م). تقرير، «دليل ميزان المدفوعات». (ط٦، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩م).

الغزالي، محمد بن محمد، «المستصفى في علم الأصول». (ط.١، بيروت. دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ –١٩٩٣م).

فتاوي، «فتاوى علماء المسلمين». (المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية، القاهرة: ١٣٨٥، ١٩٦٥).

القحطاني، أسامة بن سعيد، وآخرون، «موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي». (د.ط، مصر: دار الهدى النبوي، دار الفضيلة، د.ت).

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، «الجامع لأحكام القرآن». (ط٢، القاهرة: دار الشعب، د.ت).

مجمع البحوث الإسلامية، «المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية». (ط.٤. مصر: مطابع مؤسسة أخبار اليوم التاريخ، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م)

مجمع الفقه الاسلامي الدولي، «قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي». (ط٢. جدة: دار

القلم، ١٩٩٨م).

مسلم، بن الحجاج القشيري، «صحيح مسلم». (د.ط، بيروت: دار احياء التراث العربي، د.ت).

مقال، «الإجراءات التي تم اتخاذها اليوم وإن كان فيها ألم إلا أنها ضرورية وستكون مفيدة للمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي». (قناة الإخبارية نت، الرياض: ١١/٥/٢٠٢٠م). الرابط: https://www.alekhbariya.net/ar/ node/39070

مقال، «كورونا يحول توقعات ميزان المدفوعات الدول العربية الى العجز خلال ٢٠٢٠م». جريدة المال الاقتصادية اليومية، (١٣ ابريل ٢٠٢٠م). الرابط: www.almala news.com

موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، «المغني». (د.ط، القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م).

ناجح، صبري، «مخاطر الاقتصاد العالمي تحلق في ظل كورونا». (جريدة الشرق الأوسط، ع ١٥١٣٩، (الأحد ١٧ رمضان ١٤٤١هـ، ١٠ مايو ٢٠٢٠م). الرابط: www.aawsat.com

النداف، ماهر معروف، الكردي، راند، عنتي، مجدي، «حكم فرض الضرائب والتهرب منها في الفقه الإسلامي». مجلة الدراسات علوم الشريعة والقانون، مجلد٤٤، ملحق١، (٢٠١٧م)، ٩٣-١٠٩.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، «المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية». (ط١، الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع، ١٤٣٧هـ).

وزارة المالية السعودية، «التقرير الربعي الأول من السنة المالية ١٤٤١/١٤٤٢هـ (٢٠٢٠م)». (وزارة المالية السعودية، الرياض: ٢٠٢٠م).

مراجع باللغة الإنجليزية

Adams، Timothy Report IIF، «letter to IMF، World Bank» .(OECD and Paris Club on Debt of LICs. April 9،2020): https://www.iif.com/. Accessed on: 19/04/20.

CAMA ،Working Paper « ،Scenarios، CAMA Working Paper 19/2020».(Australia: Australian National University، February 2020).

CRS ،Report« ، Global Economic Effects of COVID-19».(Washington: CRS Report، R46270، Updated April 17، 2020).

Georgieva، Kristalina «The Global Economic Reset (2020b). Promoting a More Inclusive Recovery». June 11th; https://blogs.imf.org/. (18/06/20).

Georgieva، Kristalina، (2020a) « ،Potential Impact of the Coronavirus Epidemic: What We Know and What We Can Do». (March 10th;2020): https://blogs.imf.org/. (05/04/20).

IIF،Report«،The Institute of International Finance. Global Debt Monitor COVID-19 Lights a Fuse». (IIF، April 6، 2020): https://www.iif.com/. Accessed on: 19/04/20.

IMF، Report« ، Policy Steps to Address the Corona Crisis». (IMF. (2020b), Washington: (March 16، 2020).

IMF، Report، «Joint Statement World Bank Group and IMF Call to Action on Debt of IDA Countries». (IMF. (March 25، 2020): https://www.imf.org/. Accessed: 27/03/20.

IMF،Report « ،Joint Statement by the Chair of International Monetary and Financial Committee and the Managing Director of the International Monetary Fund». (IMF، (March 27، 2020) :https://www.imf.org/. Accessed: 28/03/20.

IMF،Report، « World Economic Outlook» .(IMF. (2020c)، Washington :(April 2020).

Mckibbin and Eernan Do « ،WB،2020 ، 2020 : 23p، CRS،2020a:1 ; OE CD،2020»;« IMF،2020:xi;statista، 2020،4:2020xv».

Oxfam ،Report « ،Dignity Not Destitution: An 'Economic Rescue Plan for All' to tackle the Coronavirus crisis and rebuild a more equal world New». (UK:Oxfam Media Briefings ،April 9،2020).

Bibliography

The Noble Quran

Ibn Hazm, Ali Ibn Ahmad bin Saʿeed Al-Andalusi, "Al-Muhallā Be al-Āthār, (Publishing House, Dar Al-Fikr, Beirut: 1487 AH).

Ibn Hanbal Ahmad bin Muhammad Al-Shaibānī (D. 241 AH), "Musnad Imam Ahmad".(Beirut: Dār Ṣādir).

Ibn Rushd Al-Hafeed, Muhammad bin Ahmad bin Muhammad bin Ahmad bin Rushd. (d. 595 AH), "Bidāyat al-Mujtahid wa Nihāyat Al-Muqtasid". (Cairo: Dār Al-Hadith, 1425 AH - 2004).

Ibn Salām, Al-Qasim Bin Abdillah (D. 224 AH), "Al-Amwāl". Investigated by Khalil Muhammad Haras. (D. T, Beirut: Dar Al-Fikr, dt).

Ibn Sīdah,ʿ Ali bin Ismail Al-Mursi, "Al-Muhkam wa al-Muheet Al-Aʿẓam." Investigation of ʿAbd al-Ḥameed Hindāwī. (First Edition, Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya, 1421 AH - 2000).

Ibn Mājah, Muhammad Ibn Yazīd, "Sunan Ibn Mājah." (1st ed., Cairo: Dār Al-Risalah Al-ʿIlmiyya, 2009 -1430 AH).

Al-Azdī, Muhammad Ibn Al-Hussein Ibn Duraid, " Jamaharat Al-Lugha". (First Edition, Beirut: Dār Al-ʿIlm lil Malāyīn, 1987).

Istitlāʿ, "Kaifa Tata'afa Aldiwal Al-Arbiya min al-Athar al-eqtisadiya" (i.e. How do the Arab countries recover from the economic impacts". Journal of Islamic Economics, No. 478, (Muharram 1442 AH - September 2020): 53

Al-Albānī, Muhammad Nāsir al-Dīn, "Sahih wa Ḍaʿīf Sunan Al-Tirmidhī". (Alexandria: Noor Al-Islam Center for Qur'an and Sunnah Research).

Al-Albānī, Muhammad Nāsir al-Dīn, "Ḍaʿīf al-Jāmiʿ Al-Sagheer." (Beirut: The Islamic Office).

Baldwin, Richard, Beatrice, Mauro, Yuddy, " Aleqtisad fi zamn Covid-19" (i.e. Economy in the Time of (Covid-19). (Medina: The Islamic University, 2020).

Bajash, ʿAbdullah Ahmad, Al-Nāsir, Maysoon Majeed, "Dirāsah Eqtisādiyah li baʿdi Al-ʿAwāmil Al-Muʾathira ʿalā Al-ʿAjz al-Mālī fi Al-Muwāzanah"(i.e. An Economic Study of Some Factors Affecting the Fiscal Deficit in the Budget). Jihan University Journal, No. 2, Erbil, (September 2018).

Al-Bukhārī Muhammad Bin Ismail, "Sahih Al-Bukhārī". (First Edition, Damascus: Dār Touq Al-Najat, 1422 AH-2001).

Al-Baʿli, ʿAbd al-Hamid, "ʾUsūl Al-Iqtisād Al-Islāmī" (i.e. The Origins of the Islamic Economy), (Edition 1, Saudi Arabia: Dār Al-Rāwī, 1421 - 2000).

Belwafi, Ahmad Mahdi. "The Economic and Social Implications of the New Coronavirus (Covid-19) ", An Islamic Perspective",(in Arabic). (Riyadh: King Saud University, Department of Finance, Institute of Islamic Economics, 2020).

Ibn Abi Shaybah, ʿAbdullah bin Muhammad bin Ibrahim bin ʿUthman. "Al-Kitāb al-Musanaf fī Al-Ahādith wa Al-Atharr" Investigation by Kamal

Yusef al-Hout. (First Edition, Riyadh: Al-Rasheed Library, 1409 AH).

1Report, "Regional Economic Outlook - Middle East and Central Asia" (Eleventh Edition, Kuwait: Arab Monetary Fund, International Monetary Fund, April 2020).

Report, "The International Monetary Agency approves Egypt's request for urgent assistance of $ 2.7 billion to confront the repercussions of Corona." (CNN Arabic Channel, Dubai: United Arab Emirates, May 11, 2020).

World Bank Report, "Global Economic Outlook During the Coronavirus Pandemic," Translated by the Ministry of Economy of the United Arab Emirates. (Dr. T, Foreign Trade Sector, Country of publication: Department of Analysis and Information, 2020).

Report, "The Economic Effects of Coronavirus." (Report of the Bahrain Chamber of Commerce and Industry, quoted by the World Trade Organization and the Arab World Trade Organization, quoted by Market Research Corporation, March 2020)

Report, "Global Economic Outlook During the Coronavirus Pandemic, through a World Bank Report." (Summary of the Ministry of Economy, United Arab Emirates: 2020).

Report, "Guidelines of the Repercussions of the Epidemic on the Global Economy." (A Report published on the BBC News Arabic website, (April 1, 2020). Link: www.bbc.cim.

Report, "Arab Economic Prospects". (Kuwait: Arab Monetary Fund, 2020).

Report, "The US federal budget deficit rises to the highest level." The American Independent Journal, (May 22, 2020). Link: www.independent

Al-Jawharī, Ismail, "Al-Sihāh, Tāj al-Lugha". Edition 40, Beirut: Dar Al-Ilm Lilmalaeen, 1407 AH -1987).

Al-Juwainī, Abd al-Malik bin ʿAbdillah bin Yousuf bin Muhammad, "Ghiyāth Al-Umam fi al-Tiyāth Al-Ẓulm.". (2nd Edition, Mecca Al-Mukarramah: The Imam Al-Haramain Library, 1401 AH).

Al-Halwānī, Bassiouni, "What did Islam provide to ensure the poor and push them to work and produce". (in Arabic). Islamic Economics Journal, No. 479, Cairo (Safar 1442 AD - October 2020)

Hamad, Tāriq, "Financial Derivatives" (in Arabic). (the Commercial Banks Series of Contemporary Issues (5), Egypt: University House, 2001)

Al-Hamoud, Fahud, "Financial exchange between Islamic banks and other banks" (in Arabic). (1st Edition, Riyadh: Dār Kunooz Ishbilia, 2011).

The Egyptian committee of Iftaa, "Fatwā Dār Al-Iftā al-Miṣriyyah" (Fatwa number, the date the article was taken: 9/5/2015), link: https://www.dar-alifta.org/en/ViewFatwa.aspx

Al-Rasheed, ʿAbdullah Awaid, "The funds set aside in Islamic banks; their truth, ruling and ways to benefit from them in the face of the Corona pandemic" (in Arabic). Journal of the Saudi Fiqh Society, No. 51, (1442 AH-2020)

Zaki, Mustafa Mahmoud, “Tax in the Balance of Islamic Legislation” (in Arabic). (published on Alukah Network, (6/10/2016). Link: alukah.net/library/0/1C

Al-Subk, Ali bin ʿAbd al-Kāfi bin ʿAli, “Al-Ibhaj”. (Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1995).

Al-Sultan, Muhammad, “How will the economy operate in the time of Corona”. (in Arabic). Electronic Economy Journal, (Saturday, May 9, 2020). Link: https://www.aleqt.com/2020/05/11/article_1825426.html

Samhan and Hussein Muhammad, “Sharia Laws for Predicting Financial Crises” (in Arabic). (Sixth Islamic Finance Conference, Country of Publication, Al-Mashoura House for Financial Investments, 25/2/2020)

Al-Suyoutī, ʿAbd al-Rahman bin Abi Bakr, “Jamʿ al-Jawāmiʿ al-Maʿrūf be al-Jāmiʿ al-Kabīr”. Investigation of Mukhtar Ibrahim Al-Haʾij, ʿAbd al-Ḥamīd Muhammad Nada, Hassan ʿIsā ʿAbd al-Ẓāhir (2nd Edition, Cairo: Al-Azhar Al-Sharif, 1426 AH-2005).

Al-Suyoutī, ʿAbd al-Rahman bin Abi Bakr. “Durr Al-Manthūr fī Tafsir be Al-Maʾthūr”. (Beirut: Dār Al-Fikr, 1993)

Al-Suyoutī, ʿAbd al-Rahman bin Abi Bakr, “Al-Ashbāh wa Al-Naẓāʾir”. (First Edition, Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya, 1411AH 1990)

Al-Shātibī, Ibrahim bin Musa bin Muhammad, “Al-Iʿtisām.” The investigation of Salim bin ʿEid al-Hilali (ed1, Saudi Arabia: Dār Ibn ʿAffan, 1412 AH - 1992).

Jadwa Investment Company, «Statement of budget performance in the first quarter of April 2020.

Al-Shawkānī, Muhammad bin ʿAli bin Muhammad, “Fath Al-Qadīr al-Jāmiʿ baina Fannai al-Riwāya wa al-Dirāya min ʿIlm al-Tafsīr”. (Beirut: Dār Al-Fikr).

Al-Sadr, Muhammad Baqir, "Our Economy". (in Arabic) (Dr. Ta, Beirut: Dar Al-Fikr Publishing, 1968 AD)

Al-Sālihīn, ʿAbd al-Majeed, “Tax Evasion and Its Jurisprudence Rulings”. (in Arabic) University of Sharjah Journal of Sharia and Legal Sciences, Vol. 9 (Rabi`Awal 1433 AH-February 2012).

Al-Sanʿānī, Muhammad bin Ismail Al-Hasanī, “Al-Tanweer Sharh Al-Jamiʿ Al-Sagheer”. (1st Edition, Riyadh: Dār Al-Salam Library, 1432-2011).

Al-Ṭabaranī, Suleiman bin Ahmad bin Ayyoub, “Al-Muʿjam Al-Awsat”. Investigation of Tariq bin ʿIwadh Allah bin Muhammad, ʿAbd al-Muhsin bin Ibrahim Al-Husseini (Cairo: Dār al-Haramayn, 1415 AH).

Al-Ṭabari, Muhammad bin Jarir bin Yazid bin Khalid, “Jamiʿ Al-Bayān fī Taʾwīl Āyi al-Qurʾān”. (Beirut: Dār Al-Fikr, 1405 AH).

Talha, Al-Walīd Ahmad. “The Economic Implications for the Emerging Coronavirus on the Arab Countries” (in Arabic) (Kuwait: Arab Monetary Fund, 2020).

Al-Tayyār, ʿAbdullah, Al-Mutlaq, Abdullah, Al-Musa, Muhammad, “al-Fiqh al-Muyassarr”. (1st ed., Riyadh: Madar Al Watan Publishing, 1432-2011).

ʿAbd al-Salām Al-ʿAbādī. "al-Milkiyyah fī al-Sharīʿah al-Islāmiyyah". (Beirut: Foundation for the Message, 1418 AH), 2: 294.

ʿAbd al-Qādir, Riyadh, et el, "The Book of Zakat Accounting Certificate" (in Arabic). (4th ed., Kuwait: Kuwaiti Association of Accountants and Auditors, August 2020)

ʿAbd al Qādir, Muhammad Al-Bashir, "The System of Government in Sudan". (2nd Ed, Sudan: The Zakat publication, Zakat Publications Series No. (14), 2013).

ʿAbd al-Karim, Anwar, "Islamic Economics: Terms and Concepts, in the book on economic policy within the framework of the Islamic system". (in Arabic) Edited by: Mundhir Qahf. (Symposium on economic policy in Islam, the country of the symposium: The Islamic Institute for Research and Training, the Islamic Development Bank, (1991-1411).

Al-ʿAmarī, ʿAbd al-Hamid, "The Global Economic Crisis 2020". (in Arabic) Al-Arab International Economic Newspaper, (Monday 16 March 2020). Link: www.aleqt.com

Al-ʿAmeed, ʿAli ʿAbd Al-Riḍā Hammoudī, "Modern approaches to correcting the imbalance of the balance of payments" (in Arabic) (Central Bank of Iraq, Baghdad: General Directorate of Statistics and Research, dt).

ʿInāya, Ghāzi, "Public Finance and the Islamic Financial System" (in Arabic) (1st Edition, Beirut: Dār Al-Jeel, 1990).

ʿAwaḍ, Talib Muhammad, "Introduction to Macroeconomics" (in Arabic) (Amman: Institute of Economic Studies, 2004). Report, "Balance of Payments Index",(in Arabic) (6th Edition, International Monetary Fund, 2009).

Al-Ghazālī, Muhammad bin Muhammad, "Al-Mustasfā fī ʿIlm al-ʾUṣūl". (1st Ed, Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Aliyyah, 1413 AH -1993).

Fatāwī, "Fatwas of Muslim Scholars". (in Arabic), (The Second Conference of the Islamic Research Academy, Cairo: 1385, 1965).

Al-Qahtānī, Usāma bin Saʿīd, and others, "The Encyclopedia of Consensus in Islamic Jurisprudence" (in Arabic), (Egypt: Dār al-Huda al-Nabawi, Dār al-Fadila).

Al-Qurtubī, Muhammad bin Ahmad Al-Ansārī, "Al-Jamiʿ li Aḥkām al-Qur'ān." (2nd Edition, Cairo: Dār Al-Shaʿb).

The international Islamic Research Academy, "The First Conference of the Islamic Research Academy". (in Arabic) (4th ed. Egypt: Akhbar Al-Youm Foundation Press, History, 1383 AH - 1964)

The International Islamic Fiqh Academy, "Resolutions and Recommendations of the Islamic Fiqh Academy" (in Arabic), (2nd Edition. Jeddah: Dār Al-Qalam, 1998).

Muslim, Ibn al-Hajjaj Al-Qushayri, "Sahīh Muslim." (Beirut: House of Revival of Arab Heritage).

Article, "The measures that have been taken today, even if they are painful, are necessary and will be beneficial for maintaining financial and

economic stability." (Al-Ekhbariya Net Channel, Riyadh: 5/11/2020). Link: https://www.alekhbariya.net/ar/node/39070

Article, "Corona turns Arab countries' balance of payments expectations into deficits during 2020"(in Arabic), Al-Mal Economic, Daily Newspaper, (13 April 2020). Link: www.almala news.com

Muwaffaq Al-Din ʿAbdullah bin Ahmad bin Muhammad bin Qudāmah, "Al-Mughnī". (Cairo: Cairo Library, 1388 AH - 1968)

Nājīh Sabr, "Global economic risks fly in the shadow of Corona" (in Arabic) (Asharq Al-Awsat Newspaper, No. 15139, (Sunday 17 Ramadan 1441 AH, May 10, 2020) Link: www.aawsat.com

Al-Naddaf, Māhir Maʿrouf, Al-Kurdi, Rand, Anti, Majdi, "Ruling on imposing taxes and evading them in Islamic jurisprudence". (in Arabic) Journal of Studies of Sharia and Law Sciences, Volume 44, Supplement 1, (2017), 93-109.

Accounting and Auditing Authority for Islamic Financial Institutions, "Sharia standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions" (in Arabic) (1st Edition, Riyadh: Dar Al-Mayman Publishing and Distribution, 1437 AH)

The Saudi Ministry of Finance, "The first quarterly report of the fiscal year 1441/1442 AH (2020)." (Saudi Ministry of Finance, Riyadh: 2020).

The contents of this issue

No.	Researches	The page
1)	**The Philosophical Fundamentals on Which Avicenna Built His Statement of Denying the Bodily Resurrection** Prof. Khalid bin Abdul-Aziz al-Saif	9
2)	**Degrees of Sufism (a Presentation and Criticism)** Dr. Abu Zaid bin Muhammad Makki	45
3)	**Perfecting Tawhīd (monotheism) and its Levels** Dr. Ahmad Sardār Muhammad Sheikh	85
4)	**A Treatise on pricing, By ʿAbd al-Ghānī Ibn Ismail Ibn ʿAbd al-Ghānī al-Nabulisī (1050 - 1143 A.H.) An Investigation and study** Dr. Saliha Ibnt Dakhil Allah Ibn Buraik, As-Sahafi	137
5)	**Jurisprudence of Wearing Insole** Dr. Nabeel Salah Naji Al-Raddadi	179
6)	**Eedāḥ Al-Nuṣūṣ Al-Mufṣiḥa bi Butlān Tazwīj Al-Waliyy Al-Wāqi‘ ‘alā Ghayr Al-Ḥaẓ wa Al-Maṣlaḥa (A Clarification of the Texts that Declare the Invalidity of the Marriage Consummated by the Guardian Devoid of Luck and Benefit) By Ash-Shaykh Al-Imam Abū Muḥammad ‘Abdur Raḥmān bin ‘Abdil Karīm bin Ziyād Al-Maqṣarī Al-Zabīdī Al-Shāfi‘ī –may Allah be pleased with him- (900 – 975 AH) - Investigation and Study** Dr. Abdulhameed bin Saleh bin Abdulkareem Alghamdi	243
7)	**Milestones in the Art of Jurisprudential Commentary: Ar- Rawd Al-Murbi‘ as a Case Study: An Applied Study on the Books of Purification and Prayer** Dr. Ibrahim bin Mamduuh Ash-Shammari	305
8)	**The Attribute of Galactorrhea Breastmilk And It's Implication on Breastfeeding A Jurisprudential Medical Comparative Study** Dr. Nawaf AI-Saeed	351
9)	**The Alternatives to Praying at Mosques in the State of Pandemic - A Comparative Jurisprudence Study -** Dr. Abd al-Hamid Bin Ali	391
10)	**The Maxims of Weighting between Conflicting Generalities - A Fundamental Applied Study -** Dr. Ahmed Bin Mohammed Bin Ismaeel Al_Mesbahi	439

11)	**The Effect of Sadd al-Dharāi‘(Forestalling the Corrupt Means) on the Mujtahid (Competent Jurist) Retracting His Statements - An Applied Foundational Study -** Dr. Maryam bint ‘Ali bin Muhyi Al-Shamraani	487
12)	**Islamic Banks and Earning from Fintech Bet with Application on the Financial and Banking Sector in the Kingdom of Saudi Arabia** Prof. Dr. Asaad Humood Alsadoon	547
13)	**The international Economic Imbalances Caused by the Corona Virus Pandemic and the Islamic Economics Approach in Facing it** Dr. Hani Abdullah Alezzi	595
14)	**The Legal Effects of the Spread of the Coronavirus on the Contractual Obligations between Force Majeure and Emergency Circumstances - Analytical Study -** Dr. Ali Babiker Ibrahim Babiker	655
15)	**The Principle: A Harm should be Removed and Its Daʿwah Applications: An Establishing Study** Dr. Muhammad Fahd Al-Harbi	701

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must not have been published before.
- It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- In case the research publication is approved, the journal shall assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- The journal's approved reference style is "Chicago".
- The research should be in one file, and it should include:
  - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
  - An abstract in Arabic and English.
  - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- The researcher should send the following attachments to the journal:
  - The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Omar bin Ibrahim Saif
(Editor-in-Chief)
Professor of Hadith Sciences at Islamic University

Prof. Dr. Abdul 'Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
(**Managing Editor**)
Professor of Aqidah at Islamic University

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa'aat at Islamic University

Prof. Dr. 'Abdul 'Azeez bin Saalih Al-'Ubayd
Professor of Tafseer and Sciences of Qur'aan at Islamic University

Prof. Dr. 'Awaad bin Husain Al-Khalaf
Professor of Hadith at Shatjah University in United Arab Emirates

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā'ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally

Prof. Dr. 'Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh-us-Sunnah at Islamic University

***

Editorial Secretary: **Baasil bin Aayef Al-Khaalidi**

Publishing Department: **Omar bin Hasan al-Abdali**

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Paper version
Filed at the King Fahd National Library No.
8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN)
1658- 7898

Online version
Filed at the King Fahd National Library No.
8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658-7901

the journal's website
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address
Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Issue:199 Volume 2 Year: 55 December 2021